



كلمة العدد

يصدر هذا العدد متزامناً مع إعلان الإدارة الأمريكية عن رفع الحظر الاقتصادي عن السودان في 12 / يوليو / 2017م، تجدر الإشارة إلى أن قرار رفع الحظر عن السودان والمفروض منذ عام 1997 قد أصدره رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أوباما في ديسمبر 2016 م.

ويرى الإقتصاديون ان رفع الحظر الاقتصادي عن السودان ستكون له آثار ايجابية بإعادة تعامل الجهاز المصرفي السوداني مع المنظومة المصرفية العالمية ليتم من خلاله تنفيذ التحويلات المالية لداخل وخارج السودان ، ويتوقع أن يؤدي ذلك لتنشيط وتشجيع التجارة الخارجية وتحريك الاقتصاد السوداني .

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة اربعة مواضيع يتناول الموضوع الأول تطور أداء التمويل المالي في السودان ويستعرض الثاني متطلبات وممارسات الحكومة الجيدة في مؤسسات التمويل الأصغر السودانية ، ويطرق الثالث إلى نظام الترميز الإئتماني ودوره في مكافحة جرائم غسل الأموال في السودان أما الرابع باللغة الإنجليزية فيتطرق لتحليل عجز الحساب الجاري.

تنشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الباحثين برفد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية للمحافظة على إصدارها بصورة منتظمة لتحقيق الأهداف المنشودة .

مجلة المصرفية

الهيئة الإشرافية

السيد / المعتصم عبد الله الفكي

مدير عام الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

السيد / د. مصطفى محمد عبد الله

مدير إدارة البحث والتنمية

السيد / عبدالرحمن محمد عبد الرحمن

مدير إدارة السياسات

هيئة التحرير

السيد / محمد الحسن محمد احمد الخليفة

رئيس التحرير

السيدة / سالية فاروق هباني

سكرتير التحرير

المحررون

السيد / د. الوليد احمد طلحة

السيد / محمد عبد العظيم محمد

السيد / محمود حامد عربي

النواب

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

تصدير وطباعة

S MELTER 103

GRAPHICS DESIGN &
PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433





11 - 4

تطور اداء التمويل المصرفى فى
السودان خلال الفترة 2006 - 2016

محمد الحسن محمد احمد الخليفة - مدير إدارة البحوث والتنمية

دراسات
وبحوث

19 - 12

متطلبات و ممارسات الحكومة الجيدة
فى مؤسسات التمويل الأصغر السودانية

بروفيسور/ بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم
كبير مستشاري التمويل الأصغر (آجفند)

دراسات
وبحوث

29 - 20

نظام الترميز الإنتماني ودوره في مكافحة
جرائم غسل الأموال في السودان

أحمد علي سيد أحمد/ عميد كلية الحاسوب-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د. محمد عز الدين بشير/ كلية الدراسات العليا، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية

دراسات
وبحوث

33 - 30

سياسات بنك السودان المركزي السارية

محمد عبدالعظيم محمد - إدارة البحوث والتنمية

أضواء على

أحداث
اقتصادية

39 - 34

أحداث اقتصادية ...

محلية وعالمية

راشد عبدالله عباس - إدارة البحوث والتنمية

ندوات
وورش

42 - 40

تقرير عن ورشة الطاقة الجديدة والمتعددة

هادبة خالد عبدالرحمن - إدارة البحوث والتنمية

قرارات للـ

46 - 43

التفاوضية الدولية وتأثيرها على التجارة الصريرية والصالحية

إيمان عبد الغفار الطاهر محمد - إدارة البحوث والتنمية

مؤشرات
اقتصادية

مؤشرات اقتصادية

نفيضة محمد ميرغني - إدارة الإحصاء

دراسات
وبحوث

64 - 56

CURRENT ACCOUNT DEFICIT SUSTAINABILITY
EMPIRICAL ANALYSIS - SUDAN:

1981 - 2014

MALIK ABDELLA RAGELLA GOUBARA
Foreign Exchange Department

تطور اداء التمويل المصرفى فى السودان خلال الفترة (2006 - 2016)



وقد اوضحت الدراسات التجريبية ان العلاقة موجبة بين التمويل والنمو الاقتصادي . وقد اشارت بعض الدراسات الحديثة إلى ان هنالك علاقة بين النظام المالي والقطاع الحقيقي وموقف الميزان التجارى وتوزيع الدخل ومستوى الفقر.

ويرى بعض الاقتصاديين انه وبالرغم من اهمية التمويل فى تحقيق النمو الاقتصادي. الا انه قد يواجه ببعض المخاطر نتيجة لحدوث الازمات المصرفية (banking crisis) . والتى تؤثر سلبا على اداء القطاع资料. ومثال لذلك ازمة التمويل العقاري فى الولايات المتحدة الامريكية خلال الاعوام 2008 و 2009. ولهذا لابد للسلطات النقدية من اتخاذ التدابير الازمة لتفادي حدوث هذه الازمات والاثار السلبية التى تترتب عليها. للمحافظة على استقرار وسلامة النظام المالي (Sound and Stable Financial System) ليضطلع بالدور المنوط بالمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يهدف هذا المقال الى دراسة تطور اداء التمويل المصرفي فى السودان خلال الفترة (2006-2016) . ويتضمن الانتشار المصرفي والتوزيع الجغرافي لفروع المصارف حسب الولايات واداء مؤشرات التمويل حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة. وصيغ التمويل الاسلامية المستخدمة فى السودان . بالإضافة للنتائج والتوصيات.

الانتشار المصرفي فى السودان :

يرجع تاريخ بداية العمل المصرفي فى السودان الى بداية القرن العشرين عام (1903) . حيث تم انشاء فرع البنك الاهلى المصرى والذى يعتبر اول بنك جارى فى السودان . ثم انشئ فرع بنك باركليز فى عام 1913. وفيما بعد ات اصوله لبنك الخرطوم . وقد تم انشاء عدد من فروع البنوك التجارية الاجنبية خلال الفترة (1903 -



محمد الحسن محمد احمد الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

مقدمة :

حتاج منشآت الاعمال والمؤسسات الى التدفق المستمر للموارد المالية . وذلك لتسخير اعمالها فى جانب الانتاج والتسويق لتحقيق العائد المناسب. بالإضافة لتطوير العمليات الانتاجية وتوسيع الطاقة الانتاجية فى المستقبل . وهنا يبرز اهمية ادارة الموارد او التمويل (Financial Management).

يمكن تقسيم التمويل الى نوعين . يهتم الاول بتمويل القطاع العام (Public Finance). وخاصة فيما يتعلق بتعطية عجز الموازنة العامة للدولة والذى يتم عن طريق الاستدانة من الجهاز بطرح الشهادات والسندات الحكومية . والاستدانة من المصرفى . والاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والبنوك التجارية الدولية والحكومات . بينما يعرف النوع الثاني بالتمويل المصرفي (Banking Finance) ويركز على توظيف الموارد المصرفية (الودائع وغيرها) وتقديمها فى شكل تمويل المؤسسات والشركات العامة والخاصة والافراد .

وبالنسبة دور التمويل فى تحقيق التنمية الاقتصادية يرى بعض الاقتصاديين ان مؤسسات الوساطة المالية . وخاصة المصارف تقوم بدور هام فى عملية تحقيق التنمية الاقتصادية . وذلك لأنها توجه المدخرات الى المنشآت والمؤسسات . ومن هؤلاء الاقتصاديين (Alexander Hamlet 1781) والذى يعتبر من مؤسسى الولايات المتحدة الامريكية (Josef Schumpeter 1991) .

فى السودان . وتم خلال الفترة قيد الدراسة انشاء بنك الاسرة . وتم تغيير اسم بنك الادخار الى مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ليتخصص بجانب بنك الاسرة بتقديم التمويل الاصغر للشريان الضعيف في المجتمع بهدف محاربة الفقر والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فى إطار سعي بنك السودان المركزي نحو تحقيق الشمول المالى واستقطاب الموارد يمكن للمصارف فتح فروع جديدة دون الحصول على موافقته . واصبحت سلطة فتح الفروع الجديدة لدى مجالس الادارات مع اخطار الادارة المختصة بينك السودان المركزي .

1960 مثل البنك العربي الاردني والبنك الاثيوبى . ويقوم فرع البنك الاهلي المصرى بهام البنك المركزى فى السودان خلال تلك الفترة وقد شهدت الفترة (1960 - 1970) انشاء بنك السودان المركزى و البنوك التجارية والمتخصصة مثل البنك الزراعى والصناعى والعقارات . وتم خلال الفترة (1974 - 1984) انشاء عدد من البنوك المشتركة مثل بنك فيصل الاسلامى السودانى (1977) . ويعتبر اول بنك اسلامى يمارس العمل المصرى الاسلامى . وتبع ذلك انشاء عدد من المصارف الاسلامية منها بنك التضامن الاسلامى والبنك الاسلامى السودانى . وكذلك سمح لفروع البنوك الاجنبية للعمل

المدول (1) يوضح عدد فروع المصارف خلال الفترة (2006-2016) موزعة على الولايات المختلفة .

الدول (1)
التوزيع الجغرافي للبنوك التجارية في ولايات السودان المختلفة
خلال الفترة (2016 - 2006)

البيان	السودان	الولايات الوسطى (ستان.الجزيرة.النيل الازرق والنيل الابيض)	الولايات الشرقية (القضارف.كسلا.البحر الاحمر)	الولايات الشمالية (الشمالية.نهر النيل)	ولايات كردفان (شمال وجنوب وغرب كردفان)	ولايات دارفور (شمال جنوب غرب ووسط وشرق دارفور)	الولايات الجنوبية	المجموع			
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2006
312	287	260	263	250	239	242	221	221	199	190	190
137	121	126	126	123	121	119	118	110	106	111	111
85	82	78	80	74	64	61	57	65	67	66	66
72	70	67	67	67	63	63	59	52	55	54	54
70	65	63	63	58	55	54	52	48	47	49	49
56	54	56	56	51	47	46	45	40	40	36	36
0.0	0	0	0	0	0	32	33	38	18	16	16
732	679	650	655	627	622	617	585	584	532	522	522

المصدر: بنك السودان المركزي

فرع في عام 2013 بمعدل 0.8% . ثم عاود عدد فروع المصارف الارتفاع خلال عامي 2015 و 2016 . وقد يعزى انخفاض وارتفاع عدد المصارف الى عوامل خاصة بالمصارف مثل ارتفاع التكلفة الادارية والتشغيلية وإمكانية استقطاب العملاء ومدخراتهم وتحقيق الارباح .

يلاحظ من المدول (1) الارتفاع المستمر لعدد فروع المصارف التجارية خلال الفترة (2006 - 2013) . بمعدلات متفاوتة . حيث يلاحظ الارتفاع الكبير في عدد فروع المصارف خلال العام 2008 . حيث إرتفعت من 532 فرع في العام 2007 إلى 584 فرع في العام 2008 . بمعدل 10.0% . بينما إنخفض عدد فروع المصارف في العام 2014 إلى 650 فرع مقارنة ب 655

جدول (2) نصيب كل ولاية من اجمالي عدد البنوك التجارية في الولايات
خلال الفترة (2006 - 2016)

													البيان
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006			
%43	%42	%40	%40	%40	%38	%39	%37.8	%37.8	%37	%36.4			ولاية الخرطوم
%19	%18	%19	%19	%20	%19	%19	%20.2	%18.8	%20	%21.3			الولايات الوسطى (ستان، الجزيرة، النيل الازرق والنيل الابيض)
%12	%12	%12	%12	%12	%10	%10	%9.7	%11.1	%13	%12.6			الولايات الشرقية (القضارف، كرسلا، السحر الاحمر)
%10	%10	%10	%10	%11	%10	%10	%10.1	%8.9	%10	%10.3			الولايات الشمالية (الشمالية، نهر النيل)
%10	%10	%10	%10	%9	%9	%9	%8.9	%8.2	%9	%9.4			ولايات كردفان (شمال وجنوب وغرب كردفان)
%8	%8	%9	%9	%8	%8	%7	%7.7	%6.8	%8	%6.9			ولايات دارفور (شمال جنوب غرب ووسط وشرق دارفور)
-	-	-	-	-	-	%5	%5.6	%6.5	%3	%3.1			الولايات الجنوبيّة
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100			المجموع

الولايات الوسطى في المرتبة الثانية حيث بلغت ادنى نسبة 18% في عام 2015، تليها الولايات الشمالية وولايات كردفان ودارفور. ويرى البعض ان تركز فروع المصارف في ولاية الخرطوم والولايات الوسطى قد يرجع الى توفر الموارد المالية والفرص الاستثمارية والتمويلية المناسبة.

المصدر: بنك السودان المركزي
وبالنسبة لتوزيع الفروع حسب الولايات . يتضح من الجدول (2) ان ولاية الخرطوم حازت على المرتبة الأولى من حيث الحصول على أكبر نسبة من اجمالي عدد الفروع تراوحت بين 43% و 36% في الاعوام 2006 و 2016 على التوالي. ثم أتت

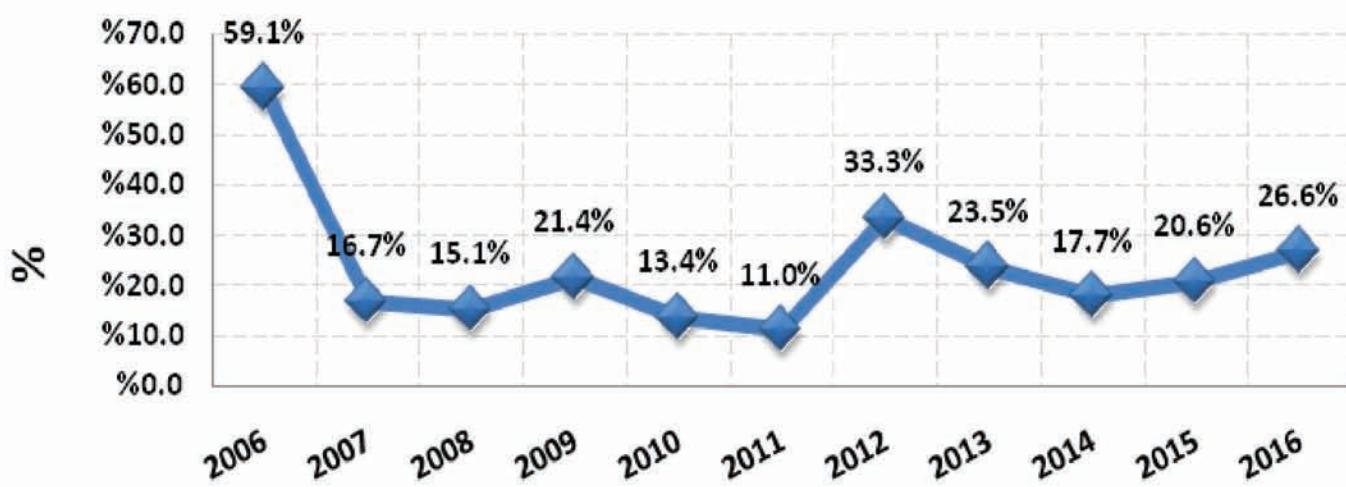


الجدول (3)

تطور أداء التمويل المصرفى خلال الفترة (2006 - 2016)												المليار جنيه
												البيان
إجمالي التمويل المصرفى												
إجمالي الودائع المصرفية												
ناتج المحلي بالاسعار الحالية												
معدل النمو السنوى للتمويل المصرفى												
إجمالي التمويل إلى إجمالي الودائع المصرفية												
إجمالي التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي												
67.7	53.5	44.3	37.7	30.5	22.9	20.6	18.2	15.0	13.0	11.1		
79.5	63.4	53.5	44.1	39.5	27.8	25.9	20.8	16.5	13.9	12.3		
693.5	582.9	448.0	304.1	222.5	182.2	160.6	139.4	135.5	106.5	96.6		
%26.6	%20.6	%17.7	%23.5	%33.3	%11.0	%13.4	%21.4	%15.1	%16.7	%59.1		
%85.2	%84.3	%82.9	%85.3	%77.1	%82.3	%79.6	%87.1	%90.6	%93.2	%90.5		
%9.8	%9.2	%9.9	%12.4	%13.7	%12.6	%12.8	%13.0	%11.0	%12.2	%11.5		

المصدر: بنك السودان المركزي والجهاز المركزي للإحصاء

الشكل (1) معدل النمو السنوى لاجمالى رصيد التمويل المصرفى خلال الفترة (2006 - 2016)



والصناعى ، وحظر تمويل بعض الانشطة بهدف توفير الموارد للقطاعات الانتاجية . فيما يتعلق بنسبة رصيد التمويل لاجمالى الودائع ، فقد بلغت أعلى معدل فى الاعوام 2007 و 2008 . حيث سجلت الودائع كمصدر للموارد .

يتضح من الجدول (3) والشكل (1) ان معدل النمو السنوى لاجمالى رصيد التمويل المصرفى قد سجل اعلى معدل 59.1 % فى عام 2006. وإنخفض اجمالى رصيد التمويل بنسبة 26.6 % في عام 2014. وإرتفع بنسبة 20.6 % و 26.6 % فى العامين 2015 و 2016 على التوالى . وقد يعزى تذبذب معدل نمو رصيد التمويل المصرفى لأسباب خاصة بالمصارف منها ارتفاع مخاطر تمويل بعض القطاعات مثل القطاع الزراعى

أداء تدفق التمويل المصرفى حسب القطاعات .

مليون جنيه

الجدول (4) يوضح تطور تدفق التمويل المصرفى حسب القطاعات خلال الفترة (2006 - 2016)

المجموع	آخرى	العقارات	الطاقة والتعدين	التقل والتخزين	الاستيراد	التجارة المحلية	* التنمية الاجتماعية	الصادر	الصناعة	الزراعة	الفترة
10,394.9	4,116.9	-	-	2,136.7	-	1,821.1	334.3	351.3	848.5	786.1	2006
%100.0	%39.6	-	-	%20.6	-	%17.5	%3.2	%3.4	%8.2	%7.6	%
12,587.3	6,576.0	-	-	1,119.6	-	2,093.4	382.0	264.9	1,314.3	837.1	2007
%100.0	%52.2	-	-	%68.9	-	%16.6	%3.0	%2.1	%10.4	%6.7	%
14,681.3	7,131.6	-	-	862.2	-	2,370.6	446.1	481.1	1,904.0	1,485.7	2008
%100.0	%48.6	-	-	%5.9	-	%16.1	%3.0	%3.3	%13.0	%10.1	%
15,659.8	8,257.3	-	-	999.4	-	2,320.9	469.5	370.0	1,556.5	1,686.1	2009
%100.0	%52.7	-	-	%6.4	-	%14.8	%3.0	%2.4	%9.9	%10.8	%
22,107.4	7,254.7	2,052.3	76.7	1,011.5	2,317.4	2,872.8	616.2	479.2	3,826.9	1,599.8	2010
%100.0	%32.8	%9.3	%0.3	%4.6	%10.5	%13.0	%2.8	%2.2	%17.3	%7.2	%
23,329.2	5,607.9	991.3	520.5	1,421.3	2,562.9	3,763.2	582.2	865.0	5,531.0	1,483.9	2011
%100.0	%24.0	%4.2	%2.2	%6.1	%11.0	%16.1	%2.5	%3.7	%23.7	%6.4	%
24,102.8	6,240.3	2,152.9	129.2	1,636.1	1,259.9	4,168.4	-	1,065.6	4,577.5	2,873.0	2012
%100.0	%25.9	%8.9	%0.5	%6.8	%5.2	%17.3	-	%4.4	%19.0	%11.9	%
33,822.5	6,136.1	3,042.3	488.5	3,433.9	1,886.0	4,368.8	-	2,259.2	5,486.7	6,721.0	2013
%100.0	%18.1	%9.0	%1.4	%10.2	%5.6	%12.9	-	%6.7	%16.2	%19.9	%
38,678.6	9,436.9	3,848.1	610.4	2,237.3	2,968.2	6,588.3	-	1,771.5	5,155.8	6,062.1	2014
%100.0	%24.4	%9.9	%1.6	%5.8	%7.7	%17.0	-	%4.6	%13.3	%15.7	%
54,193.3	12,630.0	5,937.0	401.2	2,508.5	1,568.9	9,928.5	-	2,230.5	7,899.3	11,089.4	2015
%100.0	%23.3	%11.0	%0.7	%4.6	%2.9	%18.3	-	%4.1	%14.6	%20.5	%
83,355.3	19,350.7	9,873.8	941.6	3,455.7	3,012.6	16,627.3	-	1,629.1	9,570.9	18,893.6	2016
%100.0	%23.2	%11.8	%1.1	%4.1	%3.6	%19.9	-	%2.0	%11.5	%22.7	%
متوسط نسب مساهمة تدفق تمويل القطاعات إلى إجمالي التدفق خلال الفترة (2006 - 2016)											متوسط نسب مساهمة
%100.0	%33.2	%5.8	%0.7	%7.6	%4.2	%16.3	%1.6	%3.5	%14.3	%12.7	

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل (2) متوسط نسب مساهمة تدفق تمويل القطاعات إلى إجمالي التدفق خلال الفترة (2006 - 2016)



سجلت نسب متفاوتة من اجمالي تدفق التمويل .
اداء تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ :
 تقوم المصارف السودانية بتقديم التمويل المصرفى باستخدام صيغ التمويل الاسلامية مثل المرباحية والمشاركة والمضاربة والسلم والاجارة والاستصناع والمقاولة وغيرها .

يتضح من الجدول (4) والشكل (2) ان كل من قطاعي التجارة المحلية والقطاع الصناعى سجلا أعلى متوسط لمساهمة فى تدفق التمويل المصرفى خلال الفترة قيد الدراسة . بلغت 16.3 % و 14.3 % على التوالي . وجاءت مساهمة قطاع الزراعة فى المرتبة الثالثة حيث سجل 12.7 % ، يليه قطاع النقل والتخزين بنسبة 7.6 % . اما القطاعات الاخرى . فقد

الجدول (5) تطور تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ خلال الفترة (2006 - 2016)

الفترة	المرباحية	المشاركة	المضاربة	السلم	مقاولة	أجارة	استصناع	قرض حسن	آخرى	المجموع	مليون جنيه
2006	5,559.1	2,116.5	532.0	133.0	-	-	-	-	-	2,054.3	10,394.9
%	%53.5	%20.4	%5.1	%1.3	-	-	-	-	-	%19.8	%100.0
2007	7,315.1	1,631.4	497.6	81.7	-	-	-	-	-	3,061.5	12,587.3
%	%58.1	%13.0	%4.0	%0.6	-	-	-	-	-	%24.3	%100.0
2008	6,899.7	1,769.3	876.4	290.7	-	-	-	-	-	4,845.2	14,681.3
%	%47.0	%12.1	%6.0	%2.0	-	-	-	-	-	%33.0	%100.0
2009	8,186.3	1,641.4	956.0	349.6	1,005.6	24.8	-	-	-	3,496.0	15,659.8
%	%52.3	%10.5	%6.1	%2.2	%6.4	%0.2	-	-	-	%22.3	%100.0
2010	11,474.1	1,981.9	1,480.0	257.6	2,295.6	52.2	-	-	-	4,566.1	22,107.4
%	%51.9	%9.0	%6.7	%1.2	%10.4	%0.2	-	-	-	%20.7	%100.0
2011	14,312.9	1,548.5	1,424.7	174.8	1,952.2	35.8	-	-	-	3,880.3	23,329.2
%	%61.4	%6.6	%6.1	%0.7	%8.4	%0.2	-	-	-	%16.6	%100.0
2012	12,021.9	2,636.9	1,296.3	459.8	2,160.1	89.6	20.1	125.5	5,292.7	24,102.8	
%	%49.9	%10.9	%5.4	%1.9	%9.0	%0.4	%0.1	%0.5	%22.0	%20.0	%100.0
2013	18,012.7	3,740.7	1,772.9	665.3	3,929.5	331.2	32.4	99.6	5,238.2	33,822.5	
%	%53.3	%11.1	%5.2	%2.0	%11.6	%1.0	%0.1	%0.3	%15.5	%15.5	%100.0
2014	20,180.4	3,625.3	2,086.5	1,464.3	5,178.3	144.6	43.2	208.7	5,747.4	38,678.6	
%	%52.2	%9.4	%5.4	%3.8	%13.4	%0.4	%0.1	%0.5	%14.9	%14.9	%100.0
2015	26,968.5	3,822.8	3,582.1	1,622.9	8,402.2	200.2	47.2	120.9	9,426.3	54,193.3	
%	%49.8	%7.1	%6.6	%3.0	%15.5	%0.4	%0.1	%0.2	%17.4	%17.4	%100.0
2016	38,518.7	5,594.0	4,165.5	2,499.7	17,271.5	290.4	52.3	240.8	14,722.4	83,355.3	
%	%46.2	%6.7	%5.0	%3.0	%20.7	%0.3	%0.1	%0.3	%17.7	%17.7	%100.0
	%52.3	%10.6	%5.6	%2.0	%8.7	%0.3	%0.0	%0.2	%20.4	%0.2	%100.0
	متوسط نساب المساهمة										

المصدر: بنك السودان المركزي

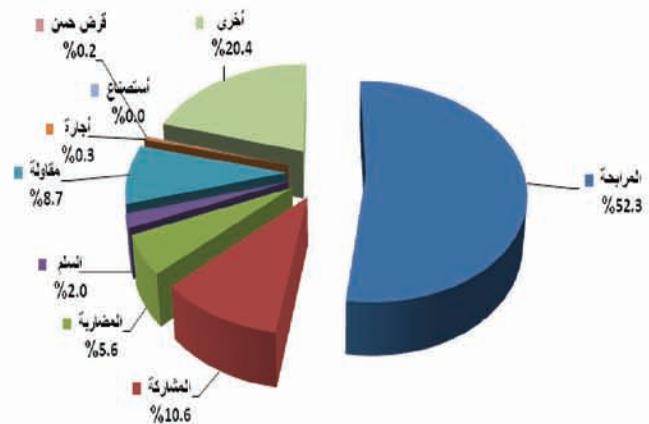
سالبة في بعض الأعوام . وقد يعزى النمو الإيجابي والسلب إلى عوامل خاصة بالمصارف منها توقعها باستقطاب موارد إضافية وتحقيق معدل أرباح عالية . وذلك وفقاً لمؤشرات الأداء وتطور النشاط الاقتصادي في الولايات المعنية . واضح توزيع فروع المصارف إلى أن هنالك تركيز على ولاية الخرطوم والولايات الوسطى والشرقية . وذلك نسبة لتوفير البيئة الاستثمارية المواتية وفرص إنشاء المشروعات الانتاجية والخدمية وتأسيس وحدات الاعمال والمنشآت الصغيرة .

وفيما يتعلق بالتصديق لإنشاء فروع المصارف . فقد سمحت سياسات بنك السودان المركزي للمصارف بإنشاء الفروع دون الرجوع للبنك المركزي والمطلوب إخطاره عند البدء في تأسيس الفرع . وقد أعطيت مجالس إدارات المصارف سلطة التصديق بإنشاء الفروع الجديدة . ويرى بعض الاقتصاديين أن المصارف السودانية قد تأثرت سلباً بالأحداث والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية مثل انفصال جنوب السودان وازمة التمويل العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 . والتي انسحبت إثارتها على اقتصاديات معظم الدول وازمة انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية الحالية والتي بدأت في عام 2014 . وأيضاً تواجه المصارف بتحدي إيجاد موارد إضافية وإدارتها بصورة تحفظ التوازن بين التوظيف وتوفير السيولة . بالإضافة إلى توفر الضمانات الكافية لعملاء التمويل وخاصة التمويل الأصغر . بالإضافة إلى الانتشار المصرف في المناطق الريفية . وفي إطار برنامج الشمول المالي والذي تم تضمينه في سياسات بنك السودان المركزي في الأعوام 2015 و 2016 .

وبالنسبة لاداء مؤشرات التمويل المصرفى خلال الفترة (2006 - 2016) اتضح ان معدلات النمو الاجمالية السنوية ايجابية وارتقت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2006 نسبة لتحسين اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في هذا العام . وأيضاً شهد التمويل حسب القطاعات نمواً ملحوظاً لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات . هذا بالإضافة الى اعتماد المصارف بدرجة كبيرة على التمويل من مصدر الودائع .

وفيما يختص بالمتوسط السنوي لمساهمة تدفق التمويل حسب القطاعات والصيغ . فقد جاء قطاع التجارة المحلية في المرتبة الاولى يليه قطاع الصناعة ثم القطاع الزراعي . وسجلت صيغة المربحة أعلى مساهمة لتدفق التمويل حسب الصيغ . تليها المشاركة والقاولة والمضاربة . أما الصيغ الأخرى . فقد سجلت نسب متفاوتة لمتوسط تدفق

(الشكل 3)
متوسط نسب مساهمة تدفق التمويل حسب الصيغ التمويلية خلال الفترة (2006 - 2016)



يلاحظ من الجدول (5) والشكل (3) ان متوسط نسبة مساهمة تدفق التمويل بصيغة المربحة خلال الفترة قيد النظر جاء في المرتبة الاولى حيث سجل 52.3% . تليها المشاركة بنسبة 10.6% ثم المقاولة والمضاربة بنسبة 8.7% و 5.6% على التوالي . وجاءت صيغة المربحة في المراتب الاخيرة . وقد يعزى التركيز على صيغة المربحة لسهولة التطبيق . وتم استخدام هذه الصيغة لتقديم التمويل للقطاعات الانتاجية والخدمية . ويرى البعض ان تركيز المصارف على منح التمويل بصيغة المربحة قد تصاحبه بعض المخاطر في جانب الضمانات والتطبيق غير السليم . حيث لا يتم وفقاً لمتطلبات مرشد صيغة المربحة الذي أصدرته الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية . تقدر الاشارة الى ان الهيئة قد أصدرت عدد من المراشد لصيغة التمويل الاسلامية المختلفة . أيضاً حددت سياسات بنك السودان المركزي في عام 2002 سقف للتمويل بصيغة المربحة حيث بلغت أعلى نسبة 30% من اجمالي محفظة التمويل . وذلك للحد من المخالفات التي قد تحدث في تطبيق هذه الصيغة . بالإضافة لتنوع الاستخدام بالصيغ الأخرى لتوزيع المخاطر بين المصرف والعميل .

النتائج والتوصيات :

تم الوقوف على انتشار فروع المصارف في الولايات المختلفة . واتضح ان معدل نموها السنوى ايجابى في معظم الأعوام خلال الفترة قيد الدراسة . وسجل معدل النمو معدلات

المحافظ التمويلية . وذلك لاستغلال الموارد الفائضة لدى فروع المصارف الأجنبية .

10. تشجيع المصارف على تنوع استخدام صيغ التمويل الاسلامية الاخرى بدلاً من التركيز على صيغة المربحة . وذلك لتفادي حدوث التجاوزات في تطبيقها بالإضافة الى حد المصارف الى الالتزام بما جاء في المراسيم الفقهية للصيغة الاسلامية بصورة عامة بالإضافة للموجهات الأخرى التي تصدرها الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية ، والمتطلبات التي يصدرها بنك السودان المركزي وخاصة المتعلقة بتقديم التمويل المصرفى .

المراجع باللغة العربية :

- د. محمد فرح عبد الخيلم - التطورات النقدية والمصرفية في السودان - الشركة العالمية للطباعة و النشر - السودان 2005.
- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي لسنوات مختلفة قراءات مختلفة حول الموضوع قيد النظر في الشبكة العالمية للانترنت.
- المراجع باللغة الانجليزية:

- Thorsten Beek, the Role of Finance in Economics Development: Benefit, Risks, Policies, European Banking Center, Discussion paper No 2011-141, Dec. 2011.
- Ang. Jarres.B, Financial Development, Liberalization, and Technological Deepening" European Economic Review, June 2011.
- Beek, Thorsten, Juan Miguel, Asli Demirguc, and Ross Levine, Finance, Firm size and Growth, Journal of Management, Banking, and Credit, 2008.
- Black Bwrn, Keith, and Victor TY Huang "A Theory of Growth, Financial Development and Trade", Economica 65, 1998.
- Faccio, Giovanni, " An Empirical Assessment of the Relationship between Finance and Growth" IMF Working Paper 03/123, Washington D.C. June 2003.
- Green Wood Jeremy and Boyang Jovanovic, " Financial Development, Growth, and the Distribution of Income " Journal of Political Economy Oct. 1990

التمويل ويلاحظ ان صيغة السلم قد جاءت في المراتب الاخيرة . وذلك على الرغم من استخدامها في تمويل انتاج المحاصيل في مناطق الزراعة الآلية .

التوصيات :

على ضوء النتائج المذكورة والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمحلي . وفي اطار البرنامج الاقتصادي الخماسي (2015 - 2019) والذى يهدف الى زيادة الانتاج والانتاجية واحلال الواردات وزيادة الصادرات توصى الورقة بالاتى :

1. زيادة الموارد المصرفية بإنشاء فرع جديدة لاستقطاب الموارد في شكل ودائع عن طريق نشر الوعي المصرفى والأدخارى في المناطق الريفية التي تتوفّر فيها موارد مالية . وذلك في اطار تنفيذ برنامج الشمول المالي .
2. إعادة هيكلة المصارف بصورة عامة بالتركيز على المصارف المتخصصة وزيادة رؤوس اموالها التقدم التمويل المصرفى متوسط وطويل الاجل للقطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة والخدمات المرتبطة بهما)
3. تركيز التمويل متوسط وطويل الاجل على مشروعات انتاج الصادر مع العمل على خسین الجودة وخدمات الصادر مثل النقل البريد والتغليف ، وذلك لضمان المناقشة في الاسواق الخارجية .
4. التوسيع في جريدة تمويل الحاضرات في مجال التمويل الصغير (الشراكة بين المصارف والجامعات) . وذلك لتوفير فرص العمل للخريجين . مع النظر في تطوير التجربة لتشمل انتاج المحاصيل الرئيسة وانشاء المصانع التحويلية المرتبطة بها .
5. تنوع الضمانات المصرفية لتتضمن الضمانات التي تتناسب مع الشرائح الضعيفة والمجتمع (صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين)
6. تفعيل وتوسيع تطبيق جريدة تأمين العمليات التمويلية الصغيرة والتأمين الزراعي وذلك لتشجيع المصارف لتقديم التمويل الصغير والزراعي .
7. تعزيز دور صندوق ضمان الودائع المصرفية ليقوم بالدور المنوط به في المحافظة على ودائع العملاء وتأمينها .
8. تعزيز دور ادارات الاستثمار بالمصارف عن طريق بناء قدرات وتدريب العاملين بها لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات المطلوب تمويلها بالإضافة الى دراسة الموقف المالي للعميل (أعرف عميلك) .
9. تعزيز وتوسيع جريدة تمويل القطاعات الانتاجية عن طريق

متطلبات و ممارسات الحكومة الجيدة في مؤسسات التمويل الأصغر السودانية

بروفيسور

بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

كبير مستشاري التمويل الأصغر (آجفند)

1. مقدمة

هذه الورقة تعتبر محاولة غير مسبوقة للخوض في موضوعات مختلفة متعلقة بالحكومة في مؤسسات التمويل الأصغر من خلال التجربة العالمية والوضع الحالي للحكومة في مؤسسات التمويل الأصغر السودانية. تبدأ الورقة بتعريف الحكومة وأهميتها في درء وإدارة الأزمات. كما تتناول الأسس والممارسات العالمية الجيدة للحكومة في مؤسسات التمويل الأصغر وأهميتها في درء وإدارة الأزمات. إجتماعاتها وأسس مكافأتها. أسس التوازن في المهام بين الأدارة التنفيذية ومجلس الإداره. وكيفية مجابهه التحديات المألوفه في الحكومة. كما تتناول واقع الحكومة في مؤسسات وبنك التمويل الأصغر في السودان على هدى الإطار الرقابي والتنظيمي 2011. ومن واقع تقييم عام للوضع الراهن في مجال الحكومة عند مقدمي الخدمة بالسودان بإستصحاب ما جاء في الإطار الرقابي والتنظيمي 2011 المعدل 2017. كما ستحاول أن نضع ملامح عامة لكيفية الخروج من "نفق الحكومة" على المستوى الرقابي والتنظيمي من جهة وعلى مستوى مقدمي الخدمة من جهة أخرى.



2. تصريف الحكومة الجيدة وأهميتها في درء وإدارة الأزمات

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحكومية بأنها مجموعة العلاقات ما بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة (أصحاب المصالح) . كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة خرقها. وبالتالي فإن الحكومة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة. وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة. 1

وأصبحت الحكومة الجيدة واحدة من متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم وذلك لدرء وإدارة الأزمات. كما تعتبر إحدى آليات الاصلاح الإداري، ورضا العملاء والمساهمين. كما تعتبر التزاماً صريحاً من المؤسسة بالقوانين والأنظمة والمعايير الدولية في الشفافية والإفصاح.

3. الأسس والممارسات العالمية الجيدة للحكمة في
مؤسسات التمويل الأصغر

تعمل الأسس والممارسات العالمية في الحكومة الجديدة بموضوعات الممارسات الجيدة لإعطاء مجالس الإدارات والتي حددت بالمعرفة بعوامل القوى الضعف عند المؤسسة، والإستعداد للحضور والمساهمة في أعمال المجلس ولجانه، والإستعداد لطرح أسئلته رئيسية ليس الجلوس فقط، وفهم القوائم المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية والمعلومات ذات الصلة عدم الوصول لنتائج في حالة نقص المعلومات أو أخذها من إدارة البنك، تمثيل مصالح المؤسسة ككل وليس أي مستثمر فيها دعم القرار الذي يتوصل إليه المجلس بالغالبيه، ضمان السرية والإستغلالية والموضوعية والأسس الأخلاقية، البعد عن تضارب المصالح أو العمليات المتضاربة أو التمويل من المؤسسة.

الحكومة الجيدة هي مقدرة أعضاء مجلس الإدارة لمراقبة وضع المؤسسة. عمل قرارات إستراتيجية حكيمه. وجعل التنفيذيين مسؤولين من تفزيذ قراراتهم. وفي المحصلة النهائية يعني ذلك نوعية أعضاء مجلس الإدارة وثقافتهم ومارساتهم وعلاقتهم السلطوية مع التنفيذيين في المؤسسة). في عام 2016 تم إجراء إستبيان لـ 160 دولة ضمنت الحكومة ضمن أهم 9 مخاطر التمويل الأصغر في المؤسسات². بترتيب رقم (9). وفي أفريقيا صنفت ضمن أهم (5) مخاطر بينما صنفت في آسيا ضمن أهم (13).



الجدول (1) يوضح الممارسات الجيدة في إدارة مؤسسات التمويل الأصغر.

(1) دول

الممارسات الجيدة لعضو مجلس إدارة مؤسسات التمويل الأصفر	طبيعة الممارسات في السودان
الإسلام بالرؤية والهدف والسياسات والبرامج الخاصة بالمؤسسة	ليس في كل الأحوال
معرفة عوامل القوى الضعف عند المؤسسة	ليس في كل الأحوال
الاستعداد للحضور والمساهمة في اعمال المجلس وبنائه	ليس في كل الأحوال
الاستعداد لطرح أسئلة رئيسية	هناك بعض الحالات الماثلة
فهم القوائم المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية والمعلومات ذات الصلة	ليس في كل الأحوال لغياب تنوع التخصصات
عدم الوصول لنتائج في حالة نقص المعلومات أو أخذها من إدارة البنك	هناك نقص في المعلومات في بعض الموضوعات
تمثيل مصالح المؤسسة ككل وليس أي مستثمر فيها	البعض ينظر لجهته التي يمثلها ومصالحها فقط وليس مصلحة المؤسسة
دعم القرار الذي يتوصل إليه المجلس بالأغلبية	يحدث في الغالب
ضمان السرية والإستقلالية وال موضوعيه والأسس الأخلاقية	يحدث في الغالب ولكن ليس بالصورة المثاليه

² شمل الاستبيان 60 دولة و عدد المخاطر (20) من بينها الإستراتيجية، مخاطر الإدارة، التقادم، مخاطر الاقتصاد الكلي، المنافسة، مخاطر الإنتمان، التنظيم، التدخل الحكومي، المقدرات المالية الخ. المصدر: Center for the Study of Financial Inclusion (CSFI), Banana Skin's Survey, 2016.

الجدول (2) يوضح مقارنة التجربة السودانية بتأسيس العالمية لتكوين مجالس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر.

جـدول (2)

الوصف	تكوين مجلس إدارة فعال
التجربة السودانية	-
لاتوجد جمعيات عمومية في أغلب الأحيان والعدد في الإطار الرقابي من 5 إلى 10 وملوك 75٪ على الأقل من جملة أعضاء المجلس.	يرشح 5 أعضاء من الجمعية العمومية من كبار المساهمين بعدد مثالي 9-7 والمجلس الفعال يتكون من 5 - 15.
ليس هناك تنوع واضح في التخصصات على الرغم من أن الإطار الرقابي واضح ذلك	يشكل المجلس من تخصصات متعددة في المصارف والمحاسبة و التمويل والقانون والتمويل الأصغر ومعرفة السوق والمنظور الاجتماعي. مع التنوع حسب النوع والإثنية.
لا يوجد في أغلب الأحيان حسب علمنا	لابد من مد الأعضاء بنبذة تعرفيّة و معلومات أساسية بعد التعين
حسب الممارسات بينك السودان المركزي لا تشمل إستثمارات مجلس الإدارة تضارب المصالح. حسب الإطار الرقابي ينبغي أن لا يكون العضو مدير في بنك أو مؤسسة مالية أخرى. ولا يجوز شغله عضوية مجلس إدارة في أي أكثر من مؤسسة إلا موافقة البنك المركزي	ينبغي معرفة عضوية العضو في مجلس آخر وعليهم تعبئة إستماره (code of conduct) وإستمارة (تضارب المصالح) ويجوز أن يكون بالمجلس أعضاء نافذين سياسياً أو مستقطبين لوارد مالية أو يشكلون هيبة للمؤسسة
يوجد تعين الأصدقاء أو المعارف في بعض الأحيان	على الرغم من أن تعين الأصدقاء القدامى أمر جيد لأنّه يقدم دعم للمؤسسة ولكن رما لا يكونوا مؤهلين مهنياً.
لا يوجد قياس للإداء والتعويض في حدود 1200 دولار في السنة في المتوسط وهنالك مؤسسات تقدم تعويضاً أكبر.	قياس أداء الأعضاء وتعويضهم تعويض مالي (مدرسة التعويض المالي ومدرسة الإنلتزام الاجتماعي)- التعويض العالمي 500 - 2000 دولار سنوياً.
هنالك موازنه في أغلب الأحيان ومعرفة بمهام الطرفين ولا وجود لتضارب	الموازنه بين أهداف المجلس وأهداف المدير العام

تجربة بنوك الإبداع إنتمدت بموجز الإستثمار الاجتماعي - Social Investment وخلطت رأس المال بإستثمارات القطاع الخاص في كل دولة. هذه التركيبة في المساهمات ينبغي أن تتعكس في تشكيلة أعضاء المجلس. كما نرى غياب لتعريف الأعضاء المستقلين . وعمر الأعضاء والتقسيم حسب النوع (ذكر وأنثى). ولذلك نلاحظ هيمنة العنصر الذكور في مجالس إدارات المؤسسات لهذا السبب.

هنالك خصائص عامة لمجلس الإدارة كان من المهم ذكرها من أهمها: عدم تدخل المجلس في العمل اليومي للمؤسسة. وعدم ظهور رؤساء المجلس بهظور المدراء ما يفقد المدراء الحقيقيين الإستقلالية والخضوع للمحاسبة. في الحقيقة تشكيل مجالس الإدارات وفعاليتها يختلف بإختلاف الملكية: القطاع الحكومي، المانحين والمنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص. وبيان التمويل الأصغر كمساهمين - تجربة جرامين).

بين الطرفين غير وديه وغير مهنية مما يؤثر على أداء المؤسسة المالي والإداري.

من أهم متطلبات الحكومة الفصل الكامل بين مهام مجلس الإدارة ومهام المدير العام. وفي غياب هذا الفصل تكون العلاقة

الجدول (3) يوضح مهام مجلس الإدارة والمدير العام في مؤسسات التمويل الأصغر

→ دلول (3)

مهام مجلس الإدارة والمدير العام		
المدير العام	مجلس الإدارة	المسؤوليات
إنجاز الرؤية عبر العمليات بالمؤسسة وإقتراح إستراتيجيات للوصول للمهام الاجتماعية	ضمان تطوير الرؤية وتقديرها التنفيذية	تطوير الرؤية
وضع نظام ثقافه لحماية العملاء ومنع الإختلاس وضمان عمل المؤسسة حسب اخلاقيات المعروفة عالميا	حماية حقوق المساهمين ووضع أهداف مالية رئيسية وتقدير المدير العام في المهام المالية	الأداء المالي
خلق إدارة قوية لرقة سياسات الموارد البشرية وأداء القوى العاملة	الموافقة على أساس السلوك الأخلاقي والتعليق على تقارير المراجعة الداخلية	الأداء المسؤول
وضع الخطة الإستراتيجية اعتماداً على موجهات المجلس ووضع خطط سنوية مالية وتشغيلية وتنفيذها	وضع إطار إستراتيجي للتخطيط والموافقة على الخطة الإستراتيجية المفروضة من المدير العام	التخطيط والإستراتيجية
وضع وتنفيذ السياسات التشغيلية	مراقبة السياسات وطرق أدائها	سياسات المؤسسة
تنفيذ رغبات المساهمين والعملاء والعاملين	مراقبة رغبات المساهمين وتمثل المؤسسة في المجتمع	التعاون مع المساهمين
ضمان أن تكون المؤسسة متوجبة ومنفذة للقوانين والنظم. وكذلك رفع التقارير المنظمة لقطاع والشرفيين عليه بشفافية وفي أوقاتها	التواصل الرسمي مع منظمي القطاع على مستوى القطر وتنفيذ متطلباتهم	التنظيم

وفي إكمال النصاب وفي غياب اللجان أو عدم فعاليتها في حالة وجودها. وغياب المعلومات الكافية في بعض الأحيان وفي فعالية الإدارة الجيدة للوصول للنتائج.

ويوضح الجدول (4) المتطلبات المعروفة لمجتمعات مجالس الإدارات والوضع في السودان. ونلاحظ وجود بعض الإخفاقات خاصة في الحصول على ملف المجتمعات قبل فترة كافية

متطلبات إجتماعات مجلس الإدارة

الوصـف	الوضـع في السودان
الحصول على الملف الخاص بالإجتماع على الأقل قبل 5 أيام من تاريخ الإجتماع	في الغالب تصل الملفات قبل يوم إلى 3 أيام
على الأعضاء الإطلاع على الملف وإعداد التعليقات واللاحظات قبل الإجتماع	ليس كل الأعضاء يطلعون بشكل جيد قبل الإجتماع على الملفات المرسلة، والملفات تأتي متأخرة والأعضاء مشغولين بالأعمال اليومية
على جميع الأعضاء حضور الإجتماع	في الغالب النصاب مكتمل، إلا أنه ليس كل الأعضاء حضوراً في الوقت المحدد وبعضهم يأتي متأخراً بعض الشيء.
ينبغي أن تكون أجندـة الإجتماع واضحة ومتوازنة بين الموضوعات التقليدية والخاصة	في الغالب يحدث ذلك
على رؤساء اللجان إعداد وتقديم تقارير وافية	لاتوجد جان في بعض المؤسسـات وفي البعض الآخر للجان غير فاعله
على رئيسـةـ مجلسـةـ مـسـاعـدةـ الأـعـضـاءـ لـلـوـصـولـ إـلـىـ رـايـ توـافـقـيـ فيـ المـوـضـوـعـاتـ الـمـطـرـوـحـةـ لـلـنـقـاشـ وـالـتـدـاـولـ	ليس كل رؤساء اللجان ذوي خبرـةـ فيـ إـدـارـةـ إـجـتمـاعـاتـ
على رئيسـةـ مجلسـةـ تقديمـ المـعـلـومـاتـ الـمـطـلـوبـةـ لـإـثـارـةـ النـقـاشـ وـعـلـىـ كـلـ الأـعـضـاءـ إـيـادـ إـرـأـهـ (ـمـاـ أـمـكـنـ ذـلـكـ)	ليسـ فيـ كـلـ الأـحـوالـ وـفـيـ بـعـضـ الأـحـوالـ تـسـتـمـرـ إـجـتمـاعـاتـ لـفـتـرـةـ أـطـولـ كـمـاـ هـوـ مـتـوقـعـ مـنـهـاـ

بـالـعـلـومـاتـ الـتـيـ تـتـعـلـقـ بـالـقـرـارـ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ: إـسـاعـةـ اـسـتـخـدـامـ أـصـولـ الشـرـكـةـ أـوـ إـجـراءـ تـعـامـلـاتـ لـأـطـرافـ ذـوـيـ عـلـاقـةـ، الـمـسـائـلـ الـمـرـتـبـطـةـ بـالـقـوـائـمـ الـمـالـيـةـ وـغـيرـ الـمـالـيـةـ، تـرـشـيـحـ أـعـضـاءـ لـمـجـلسـ الـإـدـارـةـ وـالـإـدـارـةـ الـتـنـفـيـذـيـةـ وـغـيرـ ذـلـكـ.

منـ أـهـمـ مـقـوـمـاتـ الـحـوكـمـةـ هـيـ الـبـعـدـ عـنـ تـضـارـبـ أوـ نـعـارـضـ الـمـصالـحـ. وـهـوـ الـحـالـةـ التـيـ تـنـأـيـ فـيـهاـ مـوـضـوـعـيـةـ وـاستـقـالـالـيـةـ قـرـارـ عـضـوـ مـجـلسـ إـدـارـةـ بـمـصـلـحةـ شـخـصـيـةـ مـادـيـةـ أـوـ مـعـنـوـيـةـ تـهـمـهـ شـخـصـيـاـًـ أـوـ تـهـمـهـ أـحـدـ أـقـارـبـهـ، أـوـ عـنـدـمـاـ يـتـأـثـرـ أـدـاؤـهـ بـإـعـتـبارـاتـ شـخـصـيـةـ مـبـاشـرـةـ أـوـ غـيرـ مـبـاشـرـةـ أـوـ بـعـرـفـتـهـ



³ الجدول (5) يوضح أنواع التضارب وطرق المعالجه في مؤسسات التمويل الأصغر .

جـدول (5)

نوع التضارب	التعريف	طرق للمعالجة
الصفقات مع الجهات الأخرى ذات الصلة	النشاطات التي يقوم بها العضو في هذا المؤسسة والتي تخدم مؤسسات أو أفراد آخرين ذوي صله بعضو مجلس الإداره	لا مانع من النشاطات التي يكون فيها تنافس وشروط أو يكن للعضو تقديم خدمات إستشارية للمؤسسة التي يكون فيها عضو بحكم معرفته بتفضيلها.
التمويل لأعضاء المجلس أو منتسبيهم	قروض للأعضاء أو لأقربائهم أو لشروعاتهم	منع هذه التصرف وتحديد الحد الأقصى للقرض مع الشفافية وتحديد طرق واضحة للموافقة عليها
التوظيف للمقربين	توظيف أبناء الأسرة أو أبناء الأصدقاء والجيران والمعارف	منع هذا التصرف. ويمكنهم الحصول على وظائف بعد إجتيازهم المعاينات وإستيفائهم للشروط المطلوبة للوظائف
إستغلال موقع العضو للكسب السياسي	إستغلال الموقع للإستفاده منه في الحصول على منصب أو مكسب سياسي	في هذه الحالة يجب أن يقدم العضو إستقالته أو يجبر على ذلك
التضارب عبر المنافسة	في المؤسسات التي يكون فيها عضوا وفي حالة وجود تنافس بين المؤسستين	تقديم العضو إستقالته من أحد المنصبين
العلاقات المتعددة	في حالة المساهمين العاليين الذين يقدمون الدعم الفني أو الخدمات المالية	وضع سياسات لمعالجة هذا الأمر وتضمينها في الإتفاقية مع المساهمين

4. واقع الحكم في مؤسسات التمويل الأصغر في السودان على ضوء الإطار الرقابي والتنظيمي

- الإطار الرقابي والتنظيمي على الآتي :
- توكيل إدارة مؤسسة التمويل الأصغر (مجلس الإدارة أو مجلس الأمانة والإدارة التنفيذية) إلى من تتوفر فيهم شروط الأهلية والنزاهة من ذوى الخبرة والمؤهلات في المجالات المالية والاقتصادية وفقاً لما يحدده البنك.
- يجب على مجلس إدارة مؤسسة التمويل الأصغر إدارة الأعمال وفقاً لأسس الضبط المؤسسي المتعارف عليها. - يكون للمؤسسة مدير عام تنفيذي مسئول عن إدارة العمل اليومي.
- يجوز لأى شخص أن يشغل منصب عضو مجلس إدارة أو مجلس الأمانة أو منصب المدير العام التنفيذي أو نائبه بمؤسسة التمويل الأصغر بموافقة البنك المسبقة.
- يحق للبنك رفض عضوية أي شخص لمجلس الإدارة أو مجلس الأمانة أو مناصب الإدارة التنفيذية العليا إذا لم تتطبق عليه الشروط السابقة.

أصدر بنك السودان المركزي في عام 2011 الإطار الرقابي والتنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر. وشمل الإطار شروط تسجيل المؤسسات والشروط الأخرى. بما في ذلك رأس المال وخططة العمل لـ 5 سنوات والهيكل الإداري والمرشد والمراجعة والحسابات وعدد أعضاء مجلس الإدارة والسياسة الذاتية للمدراء وأعضاء مجالس الإدارات. كما قسم الإطار الرقابي والتنظيمي المؤسسات إلى إحادية وولاية ومحلية وحدد رأسمالها. ضرورة الاستهداء بمؤشرات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (IFSB) و (CGAP) فيما يتعلق بمعايير الإفصاح عن القوائم المالية وسياسات تصنيف الديون وتكوين المخصصات مع مراعاة الالتزام بالقواعد التي يحددها البنك.

وفي المجالات المتعلقة بالحكومة مثل الإدارة والمراجعة نص

³ دليل الحكم، مصرف الإيداع، سوريا.

في تكوين مجالس الإدارات كما هو موضح أعلاه. ربما بقية المتطلبات، فيما عدا طبيعة اللجان ومسماياتها (والتي نراها ضرورية في الإطار الرقابي والتنظيمي⁶).

ويعتبر ذلك شأنًا داخلياً لكل مجلس ولا يتدخل فيها البنك المركزي، ولكن ينبغي أن تستوفي المطالبات الأساسية العالمية الموضحة أعلاه.

5. الخلاصة والمقترنات

ما لا شك فيه وحسب نتائج هذه الورقة أن وضع الحكومة بمؤسسات التمويل الأصغر وضعًا هشاً. وربما يكون لعمر التمويل الأصغر القصير في السودان دوراً في عدم الالتزام الكامل بمتطلبات الحكومة على المستويين التنظيمي وعلى مستوى المؤسسات القاعدية. ولكن آن الأوان للقيام بتصحيح هذا الإطار على مستوى الجهة المنظمة للقطاع. وبدء في إعداد دراسة مستفيضة لواقع ومارسات الحكومة بالمؤسسات عبر إستبيانات وزيارات وتفتيش لواقع الاجتماعات وتوثيقها. على أن يتم ذلك بدعم فني ومالٍ خارجي. تمهدًا لإصدار نسخة جديدة للإطار الرقابي والتنظيمي ليشمل المتطلبات الجديدة المتعلقة بالحكومة التي ينبغي توفرها في المؤسسات.

ومهما يكن من أمر وحسب التحليل أعلاه هنا لك خصائص عامة لمجلس الإدارة كان من المهم ذكرها في الإطار الرقابي والتنظيمي ومتابعتها في التفتيش الدورى من أهمها: عدم تدخل المجلس في العمل اليومي للمؤسسة. وربما يحتاج الإطار الرقابي والتنظيمي أن يفصل تشكيل مجالس الإدارات بإختلاف الملكية: (القطاع الحكومي، المانحين والمنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص، وزبائن التمويل الأصغر كمساهمين). ومن الضروري أيضًا للأطر الرقابي والتنظيمي أن يشير للجان المجلس والأسس العامة لهذه المجالس. فضلاً عن التعريف الدقيق للعضو المستقل وتفصيل خصائص المجلس مقارنة بالطريقة العالمية في هذا المجال. خاصة فيما يتعلق بمتطلبات المهارات العامة كالمهارات القانونية ومهارات العلاقات العامة. والتسويف

⁶ في الغالب يتكون المجلس من لجنة الحكومة، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر، بينما تقوم بعض المؤسسات بإختصار اللجان للجتنين: اللجنة التنفيذية واللجنة الموارد البشرية.

- لا يجوز لأي مؤسسة تمويل أصغر القيام بتعيين مراجع خارجي إلا بمعرفة مسبقة من البنك.

من الملحوظ أن الإطار الرقابي والتنظيمي لم يشر للجان المجلس بإعتبارها شأنًا داخلياً كما أوضح أسس عامه لإختيار أعضاء المجلس مثل النزاهة وعدم التغuther والأمانة والخبرة والمؤهلات في المجالات المطلوبة بصورة عامه وليست تفصيلية. كما لم يعرف العضو المستقل تعريفاً دقيقاً.⁴

تخصصات المجلس وضعت كخصائص عامة بدون تفصيل مقارنة بالطريقة العالمية في هذا المجال. والتي تشمل في الغالب تفصيل حول التخصصات (المصارف، الاقتصاد، التمويل الأصغر، المحاسبة، فضلاً عن إضافة شخصيات معروفة في المجال. وأفراد لهم معرفة بقطاع التمويل الأصغر)⁴. بالإضافة إلى متطلبات المهارات العامة التي تتلخص في (المهارات القانونية ومهارات العلاقات العامة والتسويق والموارد البشرية وريادة الأعمال والمهارات الاجتماعية وتنمية المجتمع وتقنية المعلومات وإستقطاب الموارد). ومهمما يكن من أمر فإن التجربة العالمية في التمويل الأصغر أثبتت بعض الخصائص العامة لأعضاء مجالس إدارات المؤسسات (قيادية ومهنية) وهي: الإستغلالية، توفر مهارات إتخاذ القرارات، ومهارات التواصل، والرغبة في العمل كمجموعة متاجنسة، والرغبة في التعلم). ستضيف هذه الخصائص لقوة مجلس الإدارة إذا اعتمدت كخصائص عامة مطلوبة ووضعت في الإطار الرقابي والتنظيمي كشروط لازمه. كما لم يدخل الإطار في الإشارة إلى أو تفصيل مطلوبات عدم تضارب المصالح أو الأساس العالمية المعروفة

⁴ يعرف العضو المستقل على أنه عضو يصفنه الشخصية أو ممثلاً لشخص اعتباري (الذي لا يربطه بالصرف أي علاقة أخرى) غير عضويته في مجلس الإدارة. ويتضمن الحد الأدنى للمطالبات الواجب توفرها في العضو المستقل: (1) أن لا ترتبط به بأي مدير تنفيذي أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في حق الدرجة الرابعة شريكًا للمدقق الخارجي للشركة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضو مجلس، (3) أن لا يكون قد عمل كمدير تنفيذي في المؤسسة أو في أي مؤسسة من مجموعتها خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضو مجلس، (4) أن لا يكون عضواً مجلس إدارة أو شريك أو مساهم رئيسي (يمثل مصلحة مؤثرة) في شركة يتعامل معها المصرف باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات و/أو الأعمال المعتادة التي يقدمها المصرف لعملائه وعلى أن تحكمها ذات الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر دون أي شرط تفضيلية. وأن لا يكون عضو بمجلس إدارة في أي مؤسسة من مجموعتها (5) أن لا تشكل مساهمنته مصلحة مؤثرة في رأس المال المصرف أو في أي مؤسسة من مجموعتها أو أن يكون على علاقة بمساهم رئيسي آخر، ويقصد بهذه العلاقة قرابة حق الدرجة الرابعة أو الالتزام بالعمل وفق توجيهات أو تعليمات المساهم الرئيسي (6) أن لا يتم انتخابه لأكثر من دورتين (المصدر: دليل الحكومة، بنك الإبداع سوريا).

⁵ في غياب التشرعات الخاصة ينبغي أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بوضع شروط أهلية لرؤساء وأعضاء مجالس الإدارات تتفق وخصوصية هذه المؤسسات وطريقة عملها وتركيبة مساهمتها الرأسمالية والتجربة العالمية في هذا الإطار.



مع المتطلبات العالمية في حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر
ومع تشكيلة المساهمين . ويشتمل الدليل :

مجلس الإدارة

تشكيل المجلس (العدد والتخصصات ومواصفات العضو المستقل والخبراء الخ). الأعباء والمسؤوليات . دور رئيس المجلس تنظيم أعمال المجلس (متطلبات إجتماعات مجلس الإدارة). أنشطة المجلس. ممارسات عضو مجلس الإدارة و تضارب المصالح

التقييم الذاتي لأداء المجلس وجانه.

بيان مجلس الإدارة
أحكام عامة. تشكيل اللجان وأهدافها. صلاحيات اللجان ومهامها. لجنة الحوكمة. لجنة المكافآت والترشيحات. لجنة التدقيق وأدارة المخاطر و الضبط والرقابة
الأحكام العامة. موجهات الرقابة الداخلية. التدقيق الداخلي (الأهمية والإجراءات). موجهات التدقيق الشرعي. موجهات التدقيق الخارجي. وإدارة المخاطر
الإفصاح والشفافية
أحكام عامة. موجهات الشفافية والإفصاح في القوائم المالية
العلاقة مع المساهمين وحقوقهم
الأحكام. المساهمين وحقوق المساهمين.

المراجع

Center for the Study of Financial Inclusion (CSFI).
Banana Skin's Survey. 2016

Council of Microfinance Equity Fund. The Practice Corporate Governance in Microfinance Institutions, revised edition 2012.
<http://www.oecd.org>
دليل الحوكمة، مصرف الإبداع، سوريا.

والموارد البشرية وريادة الأعمال والمهارات الاجتماعية وتنمية المجتمع وتقنية المعلومات وإستقطاب الموارد.

اثبتت التجربة العالمية في التمويل الأصغر بعض الخصائص العامة لأعضاء مجالس إدارات المؤسسات (قيادية ومهنية) وهي: الإستقلالية. توفر مهارات إتخاذ القرارات، ومهارات التواصل، والرغبة في العمل كمجموعة متGANسة، والرغبة في التعلم. ستضيف هذه الخصائص لقوة مجلس الإدارة إذا إعتمدت كخصائص عامة مطلوبة ووضعت في الإطار الرقابي والتنظيمي كشروط . وأيضاً أن يشمل الإطار الرقابي والتنظيمي مطلوبات عدم تضارب المصالح أو الأسس العالمية المعروفة في تكوين مجالس الإدارات كما هو موضح أعلاه.

وعلى مستوى المؤسسات ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة بالإلتزام بالأسس العالمية الموضح في هذه الورقة في الإختيار. وفي أداء مجلس وجانه وفي الممارسات الجيدة وطرق عمل مجلس والقيام بهمة التقييم الذاتي لأداء المجلس ككل. وأداء الرئيس التنفيذي وبيان المجلس دورياً (مرة في السنة على الأقل). وبالضرورة أن يتم تعريف العضو المستقل بالجلس. كما نرى أهمية أن تكون لجنة الحوكمة واحدة من مجلس. كما نرى أهمية التشدد في شروط العددية والنوع ومهام وبيان مجلس إدارات مؤسسات التمويل الأصغر في السودان. كما نرى أهمية التشدد في شروط العددية والنوع ومهام وبيان مجلس وغيرها. والإسراع في وضع دليل للحوكمة في كل المؤسسات. وأن يراعي الدليل أن مؤسسات التمويل الأصغر تختلف في ملكية رؤوس أموالها وفي طرق عملها ومتطلباتها مقارنة بالمصارف التجارية. وأن يوضع هذا الدليل ليس فقط بهدف إستيفاء الشروط والضوابط بل بل أيضاً ليكون مرشداً للمؤسسات التي تقوم بوضع شروط للحوكمة تتفق والتجربة العالمية وتقارب الشروط المطلوبة في المؤسسات المحلية. وأن يكون هذا الدليل شاملاً ومتواافقاً

نظام الترميز الإنتماني ودوره في مكافحة جرائم غسل الأموال في السودان

أحمد علي سيد أحمد

عميد كلية الحاسوب، جامعة السودان
للهعلوم والتكنولوجيا.

د. محمد عز الدين بشير

كلية الدراسات العليا، أكاديمية السودان
للهعلوم المالية والمصرفية

المقدمة :

عرفت جريمة غسل الأموال منذ عدة عقود في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن استخدامها المحدود لم يلفت الانتباه إليها. وقد ارتبطت بشكل أساسى بتجارة المخدرات وبشكل أقل بجرائم الرشوة والتهرب الضريبي والأنشطة السياسية. وبالمقابل تهدف جهود مكافحة غسل الأموال إلى الحد من قدرة المجرمين على الإستفادة من المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الجريمة. ما يجعلها عنصراً فاعلاً و من عناصر مكافحة الجريمة.

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات التي تدور فيها الأموال الغير المشروعة. وذلك لما تتمتع به هذه البنوك من تشعب في العمليات المصرفية وسرعتها وتدخلها. ما يؤكد على دورها الرئيسي في ابعاد الأموال غير المشروعة عن مصادرها غير المشروعة وإضفاء صفة المشروعة عليها. ويمكن ان يكون للبنوك أدوار أكثر ووضوحاً خاصة مع تقدم العمليات المصرفية واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة. وظهرت فكرة البحث على إستغلال البيانات التي يقدمها

نظام الترميز الإنتماني عن عملاء الجهاز المصرفي الممنوح لهم تمويل من قبل المصارف. إذ تقوم الفكرة على زيادة حقول بيانات العملاء من نطاق التعذر في التمويل إلى نطاق أوسع وهو بيان ما إذا كان العميل مدان في جريمة غسل الأموال أم لا، إذ تقوم نيابة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتغذية بيانات عن من ثبت إدانتهم بجرائم غسل أموال. عن طريق تصميم مصفوفة إلكترونية أو ورقية بها تفاصيل عن تاريخ الإدانة. نوع الجريمة التي ثبتت الإدانة فيها و العقوبات المفروضة من قبل المحكمة. وبعد ذلك تتم تغذية بيانات العميل بهذه البيانات في قواعد بيانات وكالة الإستعلام الإنتماني وذلك بعد ترميز جميع عملاء الجهاز المصرفي بزيادة رقم آخر إذ يصبح (13) رقم بدلاً عن (12) رقم، حيث يشير الرقم (1) للإدانة بجريمة غسل الأموال والرقم (0) يرمز لخلو تقرير العميل عن عمليات إدانة بجريمة غسل أموال.

يكون للبنك عدة خيارات إما بفتح حساب للعميل ومراقبة هذا الحساب إذا لم يكن للعميل المدان حساب طرف المصرف. أما إذا كان للعميل حساب فإن البنك إما أن يقوم برفع درجة مخاطر الحساب إما قفل حساب العميل المدان.

ونظراً لحداثة نظام مكافحة غسل الأموال في السودان صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في يونيو من العام 2014م، فإن العمليات التي تمت فيها إدانات بجريمة غسل أموال مازالت قليلة. ولكن بالرغم من قلة الإدانات من المرجو لها أن ترتفع في المستقبل

- (1) لا أوفق بشدة

أما إذا كانت العبارة سلبية تكون الأوزان كالتالي :

• (1) أوفق بشدة

• (2) أوفق

• (3) محايد

• (4) لا أافق

• (5) لا أافق بشدة

الصدق الذاتي للإستبانة :

لعرفة الصدق الذاتي للإستبانة استخدم الباحث الجزر التريعي لعامل الثبات حيث تبين أن الصدق الذاتي للمقياس (91 %) وهي درجة صدق عالية . الأمر الذي يدعوه إلى الاطمئنان بأن الإستبانة صالحة للاستخدام .

المنهج الإحصائي المستخدم :-

للوصول إلى نتائج الدراسة بقياس فروضها وذلك بعد جمع البيانات الخاصة لعينة الدراسة . قام الباحث بإستخدام SPSS (STATISTI-CAL PACKAGES FOR SOCIAL SCIENCES) وعلى ضوء المعالجات الإحصائية التي استخدمت في الدراسات السابقة ، والفرض التي تسعي الدراسة لاختبارها . تم اتباع الأساليب والمعالجات الإحصائية التالية :-

1. اختبار مربع كاي لاختبار جودة التوافق في خليل آراء المبحوثين .

2. معامل قومنا لتجزئة النصفية .

3. معامل الثبات (الفاكرونباخ) .

دور نظام الترميز الإئتماني في الحد من جرائم الأموال:

لمعرفة دور نظام الترميز الإئتماني في الحد من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم اختيار عينة عشوائية من المبحوثين (30 من موظفي البنوك السودانية) وزوّدت عليهم استبانة تم إعدادها من قبل الباحث وتستخدم الغرض الأساسي لهذا البحث حيث اشتملت الاستبانة على جزأين . الجزء الأول ويحتوى المعلومات الأساسية عن المبحوثين مثل : (العمر . سنوات الخبرة . المؤهل العلمي . التخصص العلمي . الوصف الوظيفي . مكان العمل . طبيعة نشاط المصرف وجنسية البنك) . بينما اشتمل الجزء الثاني على الأسئلة الخاصة بالدراسة وقد حدد الباحث خمس مستويات للإجابة هي (موفق بشدة . موافق . محايد . لا أافق . لا أافق بشدة) وذلك وفقاً لمقاييس ليكيرت الخماسي .

طريقة الصدق الظاهري للمقياس:-

هذه الطريقة - طريقة اتفاق الخبراء والمحكمين أصبحت من الطرق شائعة الاستخدام في مجالات البحوث الاجتماعية والتربية .

طريقة التصحيف :-

أعطيت أوزاناً للإجابة على كل بديل من البديل الخمس . وترادفت الأوزان ما بين (1-5) في حالة تكون العبارات إيجابية تعطي الأوزان كما يلي :

- (5) أافق بشدة

- (4) أافق

- (3) محايد

- (2) لا أافق



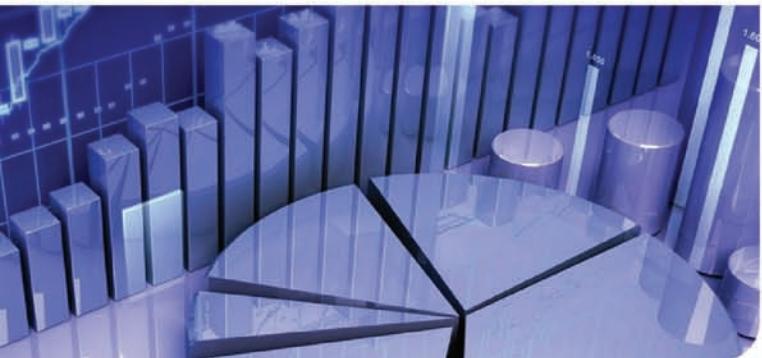
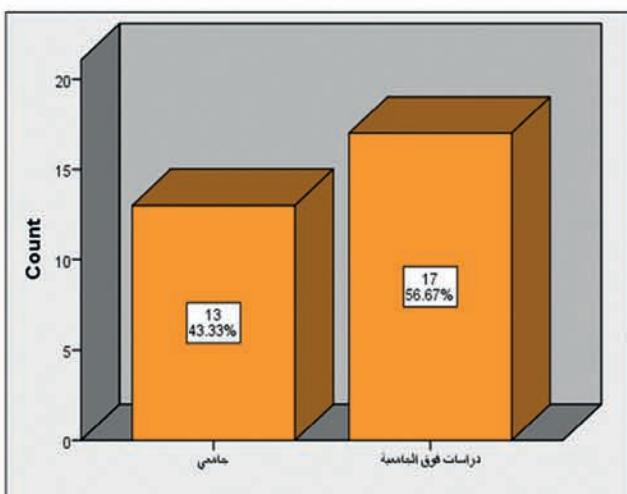
المؤهل العلمي :

كانت المؤهلات العلمية لأفراد العينة محصورة بين المؤهلات العلمية الجامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبة الذين يحملون مؤهل فوق الجامعي 56.7 % بينما بلغت نسبة الذين يحملون مؤهل جامعي 43.3 % بينما لم يكن هناك ظهور لحملة شهادة الثانوي العالى . مما يدل على أن العينة بها مؤهلات علمية ذات كفاءة يمكن أن تدعم من موثوقيتها النتائج لهذه الدراسة والمجدول(2) يوضح ذلك :

جدول (2) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة %	النكرار
ثانوي عالي	0	0
جامعي	43.3	13
دراسات فوق الجامعية	56.7	17
المجموع	100	30

شكل (2) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي



التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المحوثة

تحليل النتائج : المتغيرات الأساسية

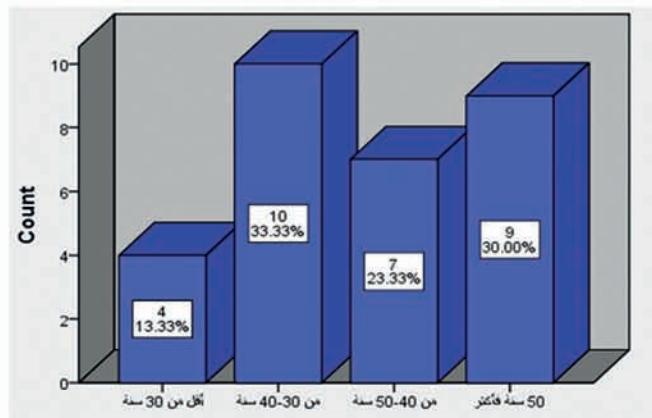
العم _____ ر :

بالنسبة للتغير العمر يلاحظ أن العينة التي اختارها الباحث كانت غالبية أعمارهم تتراوح بين 30 - 40 سنة بنسبة 33.3 % ثم الذين هم فوق الخمسين سنة بنسبة 30 % يليهم الذين تراوحت أعمارهم بين 40 - 50 سنة بنسبة 23.3 % وأخيراً الذين كانت أعمارهم دون الثلاثين سنة بنسبة بلغت 13.3 %. وهذا التمثل للفئات العمرية يدل على أنه بالعينة فئات عمرية طموحة لها المقدرة على المواكبة والتطور ما يكسب هذه الدراسة درجة عالية من الموثوقيّة. والمجدول (1) يوضح ذلك :

جدول (1) توزيع العينة حسب متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	النكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	4	13.3
من 30-40 سنة	10	33.3
من 40-50 سنة	7	23.3
من 50 فأكثر	9	30.0
المجموع	30	100

شكل (1) توزيع العينة حسب متغير العمر



التخصص العلمي:

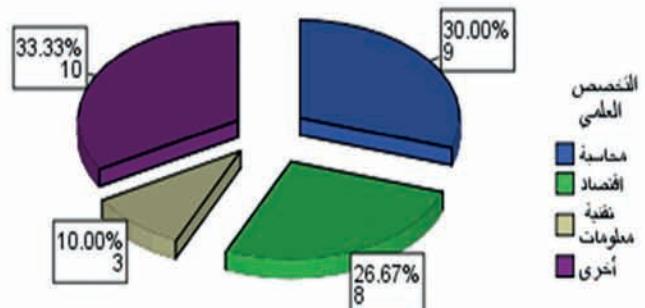
أما التخصصات العلمية لأفراد العينة فكانت متباعدة ما بين المحاسبة ، الاقتصاد ، تقنية المعلومات و تخصصات أخرى لم يحددها الباحث حيث نجد أن غالبية أفراد العينة كانوا من أصحاب التخصصات الأخرى بنسبة 33.3% . يليهم التخصصون في مجال المحاسبة بنسبة 30% وكذلك الذين تخصصوا في مجال الاقتصاد بنسبة 26.7% وأخيراً أصحاب التخصص تقنية المعلومات بنسبة 10% وهذا التمثيل لهذه التخصصات في العينة يدل على أن هناك تخصصية مهنية لأفراد العينة في مجال العمل ما يعزز من كفاءة النتائج والخرجات من هذه الدراسة.

والجدول (3) يوضح ذلك :

جدول (3) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

النسبة %	النكرار	التخصص العلمي
30.0	9	محاسبة
26.7	8	اقتصاد
10.0	3	تقنية معلومات
33.3	10	أخرى
100	30	المجموع

شكل (3) توزيع العينة حسب التخصص العلمي



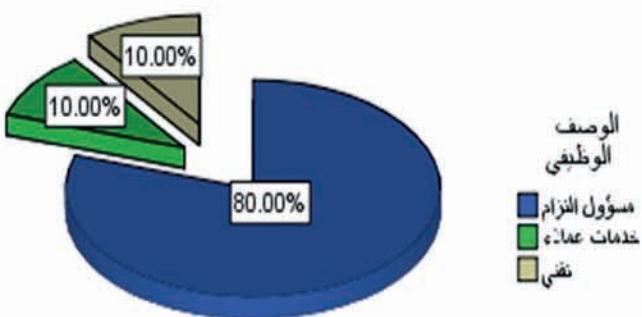
الوصف الوظيفي :

بالنسبة للوصف الوظيفي لأفراد العينة يلاحظ أن نسبة 80% كانوا يشغلون وظيفة مدير إلتزام بينما نسبة 10% يشغلون وظيفة خدمات العملاء وذات النسبة أيضاً كانت للذين يشغلون وظيفة تقنيين وهذا الوصف الوظيفي يؤكد أن أفراد العينة هم من ذوي الإختصاص في مجال العمل المصرفي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مما يزيد من درجة إعتماد آرائهم وزيادة الثقة في نتائج الدراسة . وذلك كما هو موضح بالجدول (4) أدناه :

جدول (4) يوضح توزيع العينة حسب الوصف الوظيفي

النسبة %	النكرار	الوصف الوظيفي
80	24	مدير إلتزام
10	3	خدمات عملاء
10	3	تقني
50.0	15	أكثر من 15 سنة
100	30	المجموع

شكل (4) توزيع العينة حسب الوصف الوظيفي



سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة بالنسبة لأفراد العينة يلاحظ أن 50% كانوا من أصحاب الخبرة أكثر من 15 سنة . بينما كانت نسبة 20% من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات . كما أن الذين لديهم خبرة بين 15-10 بلغت نسبتهم 16.7% . وأخيراً الذين لديهم خبرة بين 5-10 سنة بنسبة 13.3% . وهذا يدل على أن العينة بها خبرات ذات كفاءة ومتعددة من حيث عدد السنوات تسهم في نتائج موثوقة من هذه الدراسة . والجدول 5 يوضح ذلك :

جدول (5) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	النكرار	الخبرة
20.0	6	أقل من 5 سنوات
13.3	4	6 وأقل من 10 سنة
16.7	5	10 وأقل من 15 سنة
50.0	15	أكثر من 15 سنة
100	30	المجموع

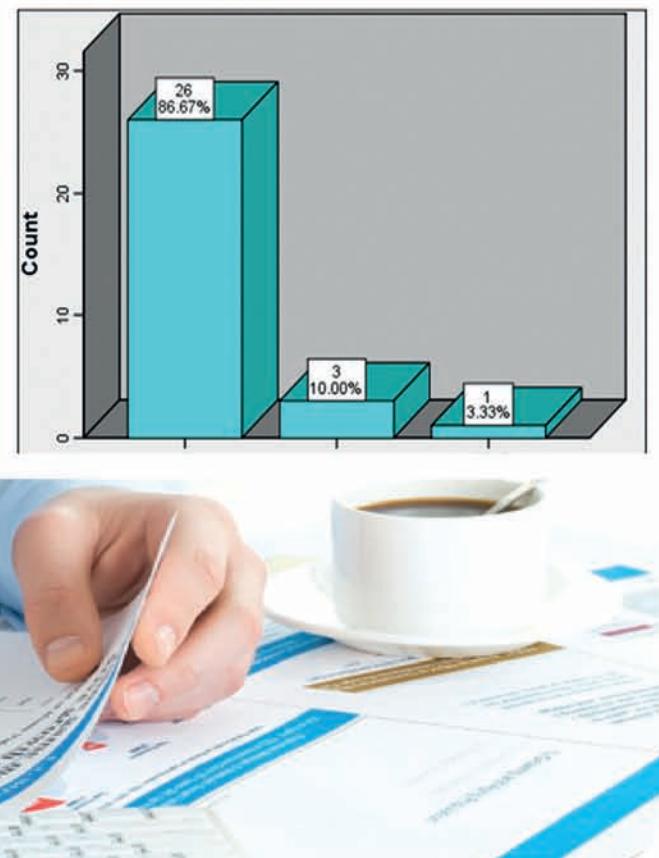
طبيعة نشاط المصرف :

أما بالنسبة لطبيعة نشاط المصرف فيلاحظ أن غالبية المصارف والبنوك التي مثلت عينة الدراسة من المجتمع الكلي (البنوك والمصارف في ولاية الخرطوم) النشاط الأساسي هو التجارة وذلك بنسبة 86.7% بينما أن نسبة 10% من البنوك ذات التخصصية في العمل . وأخيراً نسبة البنوك التي تعمل في مجال الاستثمار شكلت 3.3%. أن هذه النسبة العالية للبنوك التجارية في هذه العينة تدل على أنها تخدم الهدف الأساسي لهذه الدراسة وهذا بدوره يدل على أن نتائج الدراسة يمكن اعتمادها. والجدول (7) يبين ذلك:

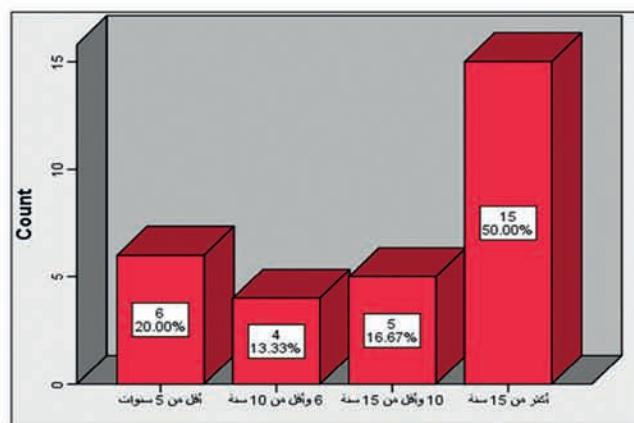
جدول (7) توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المصرف

نسبة %	التكرار	طبيعة نشاط المصرف
86.7	26	تجاري
10.0	3	متخصص
3.3	1	استثمار
100	30	المجموع

شكل (7) توزيع العينة حسب طبيعة نشاط المصرف



شكل (5) توزيع العينة حسب سنوات الخبرة



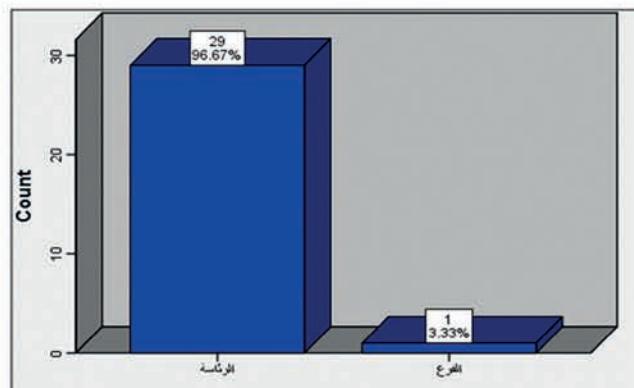
مكان العمل :

بالنسبة لمكان عمل الموظفين الذين كان لهم ظهور في العينة فقد أتضح أنهم جمعاً يعملون في الرئاسة بالنسبة للبنك أو المصرف الذي ينتمون إليه ما عدا موظف يعمل في أحد الفروع وذلك بنسبة 96.7% مما يعني أن هؤلاء الموظفون لديهم كفاءات عالية وأداء متميز الشيء الذي يعزز من نتائج هذه الدراسة . والجدول 6 يبين ذلك:

جدول(6) توزيع العينة حسب مكان العمل

مكان العمل	النسبة %	التكرار
الرئيسة	96.7	29
الفرع	3.3	1
المجموع	100	30

شكل (6) يوضح توزيع العينة حسب مكان العمل



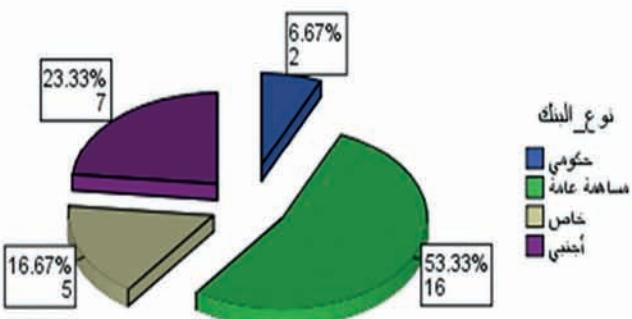
ملكلية البنك:

أما من حيث جنسية البنك نلاحظ أن نسبة 53.3% من جملة البنوك التي مثلت في العينة هي بنوك مساهمة عامة يلي ذلك البنوك الأجنبية بنسبة 23.3%. وكذلك البنوك بنسبة بلغت 16.7%. أما البنوك الحكومية وبنسبة 6.7% فقط. وحيث أن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذو صلة وثيقة بالنشاط المصرفي وأن البنوك الخاصة والأجنبية والمساهمات العامة هي أقرب المصادر من هدف هذه الدراسة وهذا أيضا يدل على أن العينة لها توقعات من حيث النتائج تكون ذات ثقة عالية : والجدول (8) يوضح ذلك:

جدول (8) توزيع العينة حسب جنسية البنك

جنسيه البنك	النسبة %	النكرار
حكومي	6.7	2
مساهمة عامة	53.3	16
خاص	16.7	5
أجنبي	23.3	7
المجموع	100	30

شكل (8) توزيع العينة حسب جنسية البنك



اختبار الفرضيات والنتائج:

الفرضية الأولى:

وتنص على (نظام الترميز الإئتماني أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل).
استخدم الباحث اختبار مربع كاي لاختبار جودة التوافق وجود فروق ذات دلالة إحصائية (معنوية) حيث يستخدم هذا الإختبار لبحث وجود اختلاف في التوزيع التكراري في الخلايا (المتغيرين أحدهما تابع والثاني مستقل) لكل مستوى من مستويات المتغير التابع عبر مستويات المتغير المستقل . وعندأخذ عينة حجمها n_i من المجتمع وتم تصنيف العينة إلى k مستوى . وذلك بوضع المشاهدات من العينة في جدول تقاطعي بحيث يكون كل صف من k خلية . وتمثل كل خلية في صف من الجدول إحدى مستويات التصنيف لمتغير التابع فإن إختبار كاي لجودة التوافق يبحث في ما إذا كان هناك فروق بين التكرارات النسبية المشاهدة من k خلية وبين التكرارات المتوقعة أو النظرية التي يتم تحديدها بناءً على حاصل ضرب n_i في (نسبة التكرار الإجمالي لكل مستوى من مستويات المتغير التابع . أو العدد الكلي للمشاهدات) . وعند وجود اختلاف بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة في خلية واحدة على الأقل فإننا نستنتج أن هناك إمكانية كبيرة في وجود تأثير للمتغير التابع على المتغير المستقل . وتكون قيمة P-value دالة إحصائية إذا كانت أقل من 0.05 وهذا يقودنا إلى رفض فرضية عدم قبول الفرض البديل.

بالنسبة للفرضية الأولى نلاحظ أن قيمة مربع كاي تراوحت بين 35.60 - 8.53 وانحراف معياري تراوحت قيمته بين 0.430 - 0.724 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية على وجود فروق معنوية . بينما بلغ المتوسط العام لعبارات هذه الفرضية بلغ 4.73 وذلك يدل على إتجاه المموافقة بشدة . كما بلغت قيمة مربع لهذه الفرضية 26.60 وانحراف معياري 0.521 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 . أي أن نظام الترميز الإئتماني أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل وذلك يدل على صحة هذه الفرضية . والجدول

(٩) يوضح ذلك:

جدول (٩) نتائج التحليل الإحصائي :

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي) ٢	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	آلية الترميز الإئتماني تساعده في حل مشكلة عدم توفر معلومات كافية عن العميل.	4.77	0.430	8.53	0.003	دالة إحصائية
2	ترميز البيانات الإئتمانية يساعد في حل مشكلة تشابه الأسماء.	4.60	0.724	35.60	0.000	دالة إحصائية
3	نظام الترميز للعملاء يوفر معلومات تقلل من مخاطر العميل.	4.33	0.661	13.40	0.001	دالة إحصائية
4	نظام الترميز الإئتماني أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل.	4.73	0.521	26.60	0.00	دالة إحصائية

• الفرضية الثانية:

0.507 وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أكبر من 0.05 . وهذا يدل على أن ترميز بيانات العملاء لا يعطي حالياً صورة شاملة عن العملاء المدنيين بجرائم غسل الأموال. ومما تقدم أعلاه هذه الفرضية ليست صحيحة . والجدول (٩ ب) يوضح نتائج ذلك:

جدول (٩ ب) نتائج التحليل الإرهابي

تنص على أن (ترميز بيانات العملاء يعطي صورة شاملة عن العملاء المدنيين بجرائم غسل أموال). بالنسبة لهذه الفرضية نجد قيمة مربع كاي تراوحت بين 11.40 - 0.53 وانحراف معياري بين 0.504 - 0.805 وهي ليست ذات دلالة إحصائية . كما نجد أن قيمة مربع كاي لهذه الفرضية ككل بلغت 0.13 بانحراف معياري قدره

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي) ٢	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	يمكن مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإلكتروني.	4.30	0.596	11.40	0.003	دالة إحصائية
2	تساعد الإجراءات المتّبعة لمكافحة غسل الأموال في المصارف في الكشف عن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.20	0.805	14	0.003	دالة إحصائية
3	الالتزام بالضوابط والسياسات يحد من جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.57	0.504	0.53	0.456	غير دالة إحصائية
4	ترميز بيانات العملاء يؤدي إلى تقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.53	0.507	0.13	0.715	غير دالة إحصائية

هذه الفرضية قد بلغ 4.63 في إتجاه الموافقة بشدة كما بلغت قيمة مربع كاي لهذه الفرضية ككل 18.2 بانحراف معياري 0.556 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 مما يؤكد ذلك صحة هذه الفرضية . أي أن وجود نظام معلومات متتطور يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والجدول (9 ج) وضح ذلك:

- الفرضية الثالثة:** تنص هذه الفرضية على أن : (وجود نظام معلومات متتطور يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال)

أما في هذه الفرضية فنجد أن قيمة اختبار مربع كاي تراوحت بين 7.757 - 18.20 وانحراف معياري تراوح ما بين 0.556 - 0.820 . بينما أن المتوسط العام لعبارات

جدول (9 ج) نتائج التحليل الإحصائي :

الرقم	العبارة	المتوسط	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار كاي ²	الاحتمالية القيمة	النتيجة
1	عدم توفر نظام مراقبة أو ضوابط في نظام المعلومات يؤدي إلى إنتشار ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3.82	0.748	7.757	0.68	غير دالة إحصائياً
2	الزيادة في حقول الترميز الإئتماني تزيد من حصيلة التعرف على العميل.	4.12	0.799	9.912	0.007	دالة إحصائياً
3	مخرجات نظم المعلومات توفر معلومات عن العملاء يسهل تحليلها ويسهم في الحد من ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3.98	0.820	8.447	0.001	دالة إحصائياً
4	تضمين حقل في نظام الترميز الإئتماني عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب يزيد معلومات العملاء لمصارف.	4.28	0.730	12.406	0.000	دالة إحصائياً
5	وجود نظام معلومات متتطور يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.63	0.556	18.20	0.000	دالة إحصائياً



- قائمة المراجع والمصادر
- الكتب
- سمير الخطيب . مكافحة عمليات غسل الأموال. الناشرة منشأة المعارف. جلال حري وشركاه. 44 شارع سعد زغلول. محطة الرمل. الإسكندرية. ت/ف 48733055/4853055. 2007م.
 - هشام بشير . إبراهيم عبد ربه إبراهيم . غسل الأموال بين النظرية والتطبيق. الناشرة القاهرة المركز القومي للإصدارات القانونية. الطبعة الأولى 2011م.
 - هاني السبكي . عمليات غسل الأموال . دار الجامعة الجديدة. شارع سوثير الأزاريطية 2008م.
 - دعطية فياض - جريمة غسل الأموال في الفقه الإسلامي(دراسة فقهية مقارنة). دار النشر للجامعات القاهرة. 2004م.
 - بابكر الشيخ جامعة النيلين - غسل الأموال (أليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال). دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع . 2003م.
- الدوريات
- التصنيف الإنثمي في السودان النساء والتطور والرؤى المستقبالية - سلسلة مطبوعات تصدر عن وكالة الإستعلام الإنثمي الإصدارة رقم(5) - إعداد /أ.عبدالله الحسن محمد محمد البشير /شهاد أحمد دفع الله /إياس عطا /فاروق محمد نور - سبتمبر 2013م.
 - تطوير الإستعلام الإنثمي عن العملاء في المصادر السودانية (1980-2011) - إعداد : أ/ عبدالله الحسن محمد البشير - مدير عام وكالة الإستعلام الإنثمي .
- البحوث والدراسات السابقة
- ثامر بن عبدالرحمن بن إبراهيم السالم . مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية وغير المالية في المملكة العربية السعودية رسالة لنيل درجة الماجستير في العدالة الجنائية . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . كلية الدراسات العليا . قسم العدالة الجنائية . 19/4/2009م.
 - رنا فاروق العاجز - دور المصادر في الرقابة على عمليات غسل الأموال - دراسة تطبيقية على المصادر الفلسطينية قطاع غزة . الجامعة الإسلامية - غزة .

- أن نظام الترميز الإنثمي أدى إلى توفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل.
- أن نظام الترميز الإنثمي لا يؤدي إلى تقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالصورة الكافية، وذلك من خلال تحليل الفرضية الثانية .
- وجود نظام معلومات متتطور يساعد في توفير المعلومات وتحليلها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تم التعرف على مفهوم جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتسليط الضوء على المراحل المختلفة وبيان آثار الجريمة على المجتمع.
- تم التعرف على الوسائل والطرق الإلكترونية التي يمكن من خلالها مكافحة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، من خلال نظام الترميز الإنثمي.
- يعتبر نطاق نظام الترميز الإنثمي ضيق إذ يستخدم فقط في مجال التمويل المصرفي الذي يعتبر قناة من قنوات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. . كما أن حقول سجلات العملاء الخاصة بنظام الترميز لا تعطي الصورة الشاملة عن العملاء المدنيين في جرائم غسل الأموال. ونظام الترميز لا يساعد في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إذ أنه يقيم فقط مخاطر الإنثمان.

توصيات الدراسة:

1. ضرورة تطوير نظام الترميز الإنثمي ليشمل جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
2. تضمين حقل إضافي في نظام الإستعلام الإنثمي عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. ضرورة استكمال عملية ترميز بيانات جميع عملاء الجهاز المصرفي .
- 4.ربط بنك السودان ومحكمة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب . يسهل عملية قيام المحكمة بإرسال بيانات عن من تمت إدانتهم في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. على البنك إعلام وكالة الإستعلام الإنثمي بالمدنيين بالجرائم وإدخال بياناتهم في نظام الترميز الإنثمي.



مخاطر الإئتمان المصرفي في السودان . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية - عمادة البحث العلمي - مجلة العلوم الاقتصادية 2013م .

الموقع

- www.arabiclawyer.org/mony-loundring.html
- www.ACAMS.org
- . www.uabonline.org - موقع إتحاد المصارف العربية .
اليوم 25/9/2016 الساعة 6:25
- الموقع الرسمي لبنك فيصل الإسلامي . إدارة الالتزام <http://www.fibsudan.com> . اليوم 21/1/2016 الساعة 8:38 م :
- موقع المقاتل -م الموضوعات إقتصادية-/ عمليات غسل الأموال <http://www.moqatel.com>:
اليوم: 2015/22/1 الساعة 11:00 ص
- جريدة اليوم السابع - السبت 16 مايو 2015 م - 11:52
- الكاتب هاني الحوتى - <http://www.youm7.com>

- كلية التجارة . قسم المحاسبة . 2008م .
- فايزه نهير العنزي - إتجاهات العاملين في البنوك السعودية نحو إجراءات وحدات مكافحة غسل الأموال وسبل تدعيمها. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . كلية العلوم الإجتماعية والإدارية . قسم العلوم الإدارية 2014م.
- سلامه القاضي. موسى سعيد مطر. مشهور هذلول بربور. أيمن ابو الحاج. البنوك وعمليات غسل الأموال. جامعة البلقاء التطبيقي.الناشرة مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والثلاثون 2012م.
- عوض بن حسن مسfer القحطاني. وحدة التحريات المالية و إختصاصاتها في مواجهة جريمة غسل الأموال. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . كلية الدراسات العليا . قسم العدالة الجنائية . 2010م.
- أشرف عبدالكريم عبدالله قريش . دور ترميز البيانات الإئتمانية في تقليل مخاطر التمويل في السودان . بحث مقدم لنيل درجة الماجستير - أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية . 2012م.
- الفاتح الشريف . نور الهدى محمددين - . شركة الطاقة القطرية الدوحة - الترميز الإئتماني ودوره في الحد من

أضواء على..

سياسات بنك السودان المركزي السارية



محمد عبدالعظيم محمد
ادارة البحوث والتنمية



- 1 - أن يتم التصدير بطريقة الدفع المقدم فقط.
- 2 - أن تتم إجراءات وعمليات التصدير عبر فروع المصارف العاملة بولاية كسلا.
- 3 - أن يقدم المصدر شهادة معتمدة من هيئة الغابات بولاية كسلا وخطاب من الأمان الاقتصادي بولاية تؤكد أن فحم المسكيت المراد تصديره من إنتاج مشروع دلتا القاش.
- 4 - يتم تطبيق السعر الذي تحدده نقطة التجارة السودانية بوزارة التجارة.

يسري العمل بهذا التعليمي اعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعيممه على كافة فروع البنوك التجارية العاملة بولاية كسلا فقط. كما أصدر بنك السودان المركزي تعليمياً بتاريخ 10/ابريل/ 2017 وجه فيه كافة البنوك التجارية العاملة بولاية كسلا باعتماد مؤشر سعر صادر فحم المسكيت المنتج في دلتا القاش والمحدد بواسطة وزارة التجارة بواقع (260) دولار للطن.

(ب) النشور الخاص بضوابط شراء النقد الأجنبي من المسابات الخاصة للبعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية

في إطار المراجعة المستمرة لضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد. وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي . خلال الربع الثاني من عام 2017 ثم إصدار عدد من المنشورات والتعاميم تشمل الآتي:

أولاً: منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:
(أ) المنشور الخاص ب الصادر فحم المسكيت المنتج في دلتا القاش .

بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/3) الصادر بتاريخ 10/ابريل/ 2017. عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013. وبالإشارة إلى خطاب وزارة ديوان الحكم الإتحادي بتاريخ 2017/3/22م بالنمرة رج/د ح/م/ ولايات/عمومي. ومنشور إدارة السياسات رقم 2014/4 الصادر بتاريخ 2014/3/5م والخاص بحظر تصدير الفحم النباتي بنوعيه (الطلح والمسكيت). وفي إطار تعظيم عائدات صادر الفحم وضمان الإستفادة من تلك الموارد. فقد تقرر السماح بتصدير فحم المسكيت المنتج في دلتا القاش بولاية كسلا. وذلك وفق الضوابط التالية:

(د) المنشور الخاص بحظر استيراد السلع المصرية الزراعية ومنتجاتها عبر الموانئ والمعابر الحدودية
بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/6) الصادر بتاريخ 22/يونيو/2017. وإنفاذًا لقرار مجلس الوزراء رقم (181) لسنة 2017م الصادر بتاريخ 25/مايو/2017م والخاص بال موضوع أعلاه . وبالإشارة إلى البيان الصادر من وزارة التجارة بتاريخ 20/9/2016م و 16/3/2017م. وإلى قرارات وزارة التجارة بمنع دخول السلع الزراعية والحيوانية من جمهورية مصر العربية فقد تقرر الآتي :

- 1 - عدم إكمال الإجراءات المصرفية لاستيراد السلع الزراعية والحيوانية من جمهورية مصر العربية .
- 2 - عدم إكمال الإجراءات المصرفية لاستيراد أي تقاوى أو شتول من جمهورية مصر العربية .
يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعميمه على جميع فروع البنوك التجارية العاملة بالسودان .

ثانياً : منشورات الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المركزي :

(أ) التعميم الخاص بالضوابط التنظيمية لعمل مسئول الالتزام بالبنوك التجارية
في إطار مجهودات بنك السودان المركزي الرامية إلى الارتقاء باداء الجهاز المركزي من خلال تطوير عمل مسئول الالتزام للمساهمة بشكل فعال في حماية المصارف ومنسوبها والمعاملين بها من كافة المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بالضوابط التنظيمية . ومن خلال اللقاءات الدورية التي يقوم بها بنك السودان المركزي مع مسئولي الالتزام بالمصارف، قد تلاحظ وجود قصور من بعض المصارف في الالتزام بالضوابط التنظيمية الخاصة بعمل مسئول الالتزام . ولعلجة هذه الجوانب اصدر بنك السودان المركزي تعميما وجه فيه البنوك التجارية بالآتي :

- 1 - الالتزام بكلية الضوابط المنظمة لعمل مسئول الالتزام الصادرة منشوراتنا .
- 2 - الالتزام بتسمية نائب لمسئولي الالتزام متوفرا لديه المؤهلات الأكademie والخبرة العملية المناسبة . والعمل على إيقائهما في وظائفهما ما امكن .
- 3 - وضع خطط وبرامج تدريبية لمسئولي الالتزام . على أن يتولى مسئولي الالتزام مهمة تنظيم برامج تدريبية

، وبغرض جذب موارد النقد الأجنبي وتشجيع البعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية على تحويل النقد الأجنبي لداخل البلاد ولتفعيل دور المنظمات الطوعية والخيرية لتقديم الدعم والمساعدة لكافة الجهات المستحقة . تم السماح للمصارف بشراء النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة لتلك الجهات بأسعار المصارف المعلنة زائدًا الحافز لكل المبلغ المباع . وبالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/4) الصادر بتاريخ 16/ابril/2017 عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013 فقد تقرر الآتي:

أولاًً إلغاء الفقرة 3-1 (ب) من إستخدامات الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي للبعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية الواردة منشور إدارة السياسات رقم 1/2015 الصادر بتاريخ 28/1/2015 . و الفقرة الخاصة بشراء مبيعات النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة والموارد الأخرى الواردة بالبند ثالثاً موجهات عامة من منشور إدارة السياسات رقم 6/2016 الصادر بتاريخ 1/نوفمبر/2016م .

ثانياً: يتم شراء النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة للبعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الطوعية والخيرية بأسعار المصارف المعلنة زائدًا الحافز لكل المبلغ المباع . على أن يتم تقسيم مبلغ النقد الأجنبي على النحو التالي:

1. 70% لصالح بنك السودان المركزي .
2. 30% لصالح المصرف المنفذ للعملية .

يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه مع مراعاة تعميمه على كافة فروع البنوك التجارية العاملة في السودان

(ج) المنشور الخاص بوقف تصدير زغب القطن مؤقتاً
بالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2017/5) الصادر بتاريخ 30/مايو/2017. و عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013 . وبالإشارة إلى القرار الوزاري رقم(6) لسنة 2017 الصادر بتاريخ 10/مايو/2017م وخطاب وزارة التجارة بالنمرة : و/م و/64-13-2/1 بتاريخ 10/مايو/2017 والخاص بال موضوع أعلاه . فقد تقرر الآتي:

على المصارف عدم إكمال إجراءات تصدير زغب القطن .
يسري العمل بهذا المنشور اعتباراً من تاريخه مع ضرورة تعميمه على كافة فروعكم العاملة .

المركزي رقم (18/2000) الصادر بتاريخ 20/12/2000م، ورقم (2005/16) الصادر بتاريخ 12/5/2005م والخاص بتقييم ومغnette الشيكات المصرفية وتعديلاتها اللاحقة أو أي منشور آخر يحل محلهما.

- أي شيكات غير مرمرة يتم تحصيلها خارج نظام المقاصة.
- لا يحق لأي مستخدم للنظام إدخال أو قبول أي بيانات مخالفة لما هي على متن الشيك وخط الترميز.
- يجوز تقديم الشيك للتحصيل ثلاث مرات (كحد أقصى) بعدد مرة واحدة في كل جلسة وذلك في نفس المصرف أو أي مصرف آخر.
- شيكات النقد الأجنبي الخاضعة لأعمال التفاصيص لضوابط وموجهات النقد الأجنبي.
- يسمح بإدخال ومسح أي شيك آجل الدفع في نظام المقاصة الإلكتروني في الشاشة المخصصة لذلك لتحصيله في تاريخ استحقاقه.
- تضاف قيمة الشيك المقبول والذي تم تحصيله إلى حساب المستفيد أو لصالحه لحظة وصول الرد مباشرة.
- يتم ختم أي شيك تم تحصيله وقبوله بعبارة (تم دفعه - PAID) (الختم 4 سم X1 سم). بواسطة المصرف المتحصل قبل عملية حفظه وأرفقته. ولا يسمح بختم الشيك أو أداة الدفع بأي ختم قبل ذلك.
- على المصارف تقييم الشيكات المصرفية لكل فرع على حدة وفقاً لما جاء بالمنشور رقم (18/2000) الملحق (2) الفقرة (2) الصادر بتاريخ 20/12/2000م والخاص باستخدام الشيكات المرمرة بالخبر المغネット. كما عليها اتخاذ الإجراءات الكافية بضبط عمليات التسلسل الرقمي للشيكات المصرفية الصادرة من فروعها المختلفة.

ثانياً : إدارة المقاصة الإلكترونية وأرصدة حسابات المصارف :-

- يقوم بنك السودان المركزي بوضع قواعد عمل المقاصة ويشمل ذلك تحديد وإعلان مواقع جلسات التفاصيص اليومية والتي تتضمن بداية ونهاية جلسة المقاصة الإلكترونية ومواعيit إرسال الشيكات والردود عليها. ويجوز تعديل مواقع جلسة لأي سبب موضوعي.
- يقوم بنك السودان المركزي بنهاية جلسة المقاصة الإلكترونية وبعد استخراج التقارير المطلوبة بالقيام

للعاملين بالصرف في مجال الالتزام بصورة عامة والتركيز على البرامج الخاصة بأساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكيفية إكتشافها والإبلاغ عنها وكيفية التعامل مع العملاء المشتبه بهم . وكافة المستجدات في هذا المجال .

(ب) النشور الخاص بضوابط و موجهات تحصيل الشيكات عبر المقاصة الإلكترونية

في إطار المراجعة الدورية للضوابط المنظمة لعمل المصارف بما يوجد العمل المصرفي وعملاً بأحكام الفصل الرابع المادة 1-18 (أ) من لائحة تنظيم أعمال المقاصة الإلكترونية لسنة 2006م . فقد تقرر إلغاء المنشور رقم (3/2006) - إصدار رقم 2) الصادر بتاريخ 20/2/2007م والخاص بتطبيق نظام المقاصة الإلكترونية والاستعاضة عنه بالمنشور رقم (2017/2) الصادر بتاريخ 20/يونيو/2017 وعلى المصرف بما فيها فروع بنك السودان المركزي كمستخدم لنظام المقاصة الإلكترونية الالتزام بالضوابط والموجهات التالية :-

أولاً: إجراءات وموجهات المقاصص الإلكتروني:-

على كل مصرف تسمية موظف مسئول عن المقاصة الإلكترونية وأخر ينوب عنه على أن يتتوفر فيهما ما يلى :-

- خبرة و معرفة بأعمال التفاصيص .
- أن يكونوا من حملة التوقيع (أ).
- أن يكونوا من تدربوا على إدارة نظام المقاصة الإلكترونية ويجب على المصارف إخطار إدارة نظم الدفع بنك السودان المركزي كتابةً بعناوين الاتصال الخاصة بهما (الاسم، أرقام الهاتف الثابتة والمحمولة، البريد الإلكتروني ورقم الفاكس).

- على المصرف تحديد المسؤوليات والصلاحيات المستخدمة في نظام المقاصة الإلكترونية وتحديثها كل ستة أشهر .
- تنصيص عمليات المقاصة الإلكترونية على الشيكات العادي الصادرة بالجنيه السوداني والعملات الأجنبية المعتمدة من بنك السودان المركزي .
- الشيكات المصرفية المرمرة ليست خاضعة للقبول والرفض وتتم إضافتها للمستفيد مباشرة ويكون تقديمها عبر نظام المقاصة الإلكترونية بغرض المتابعة من المصرف المسحوب عليه .
- تلتزم المصارف بقبول وتحصيل ودفع الشيكات المرمرة وفق المواصفات والقياسات الواردة في منشور بنك السودان

المخصصة لها و عدم قبول أي تعديل على رمز العملة بأي وسيلة.

رابعاً : موجهات عامة :

1. يجب على المصارف الاهتمام بجودة طباعة الشيكات والالتزام بالضوابط الفنية لبيانات الشيك عند طباعته.
2. يجب على المصارف إعادة تصميم إجراءات عمل التفاصيص ووضع ضوابط و إجراءات داخلية خاصة بها لضمان التزام منسوبيها بالتدقيق المطلوب في استخدام نظام المقصاصة الإلكترونية في كل مراحله من استلام الشيك، الإدخال وفحص الجودة والإرسال والرد بالقبول أو الرفض.
3. يجب على المصارف تهيئ البيئة المناسبة وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل نظام المقصاصة الإلكترونية بجانب الاهتمام بشبكاتها وزيادة ساعتها متى ما لزم الأمر.
4. يجب الإعلان على الشريط الإخباري للنظام عن حالات تعديل الفروع المسحوب عليها ويعتبر ما يرد فيه ملزماً للبنوك.
5. في حالة انقطاع الاتصال بين فرع المصرف ورؤاسته يجب استخدام محطات أقرب فرع من فروع مصرفه المرتبطة بنظام المقصاصة الإلكترونية.
6. في حالة انقطاع الاتصال بين رئاسة المصرف ومركز الخدمة على المصرف استخدام محطات مركز الخدمة ببنك السودان المركزي.
7. يمكن جمجمة المصارف مسح وإدخال بيانات شيكاتها إلى نظام المقصاصة الإلكترونية (أي وضعها في مرحلة فحص الجودة) قبل بدء جلسة التفاصيص الإلكترونية.
8. يجب حفظ الصور والبيانات الإلكترونية للشيك وفق ما هو وارد بشأنها في لائحة تنظيم أعمال المقصاصة الإلكترونية لسنة 2006م.
9. يتم الاستفسار عن صور وبيانات الشيكات من الأرشيف الإلكتروني وفق ما هو وارد بلائحة تنظيم أعمال المقصاصة الإلكترونية لسنة 2006م.
10. الشيكات التي لا يمكن تحصيلها بواسطة نظام المقصاصة الإلكترونية لخالفتها ما جاء بهذا النشر (الشيكات المختومة مثلًا) يتم تحصيلها خارج نظام المقصاصة الإلكترونية.

بإجراء تسوية نتيجة المقصاصة الإلكترونية بحسابات المصارف بما فيها الرسوم والغرامات المقررة في النظام.

- تقوم إدارة نظم الدفع ببنك السودان المركزي بتلقي الشكاوى من المصارف المتعلقة بنظام المقصاصة، و الرد عليها بعد إخطار الإدارات ذات الصلة.

ثالثاً : مسؤوليات والتزامات المصارف :-

- مسؤوليات المصرف المتحصل (مصرف المستفيد) :-
تحصر مسؤوليات المصرف المتحصل في الآتي:-
 - استلام أصول الشيكات المقدمة للتحصيل، وإجراء عمليات التأكيد والفحص الدقيق لها قبل الإدخال والإرسال.
 - حفظ وتأمين أصل الشيك الذي تم تحصيله وبعد ذلك ختمه بختم (تم دفعه) لفترة لا تقل عن 5 سنوات كحد أدنى.
 - تسليم الشيك المرتد للمستفيد في نفس اليوم مرفق معه إشعار صادر من نظام المقصاصة الإلكترونية مختوم بختم المصرف وموقع عليه بتوقيعين (لتأكيد صحة البيانات وأسباب الارتداد).
 - تسليم الإشعار الصادر من نظام المقصاصة للعميل بعد إدخال أو مسح الشيك (Scan) في النظام مباشرة.
- مسؤوليات المصرف الدافع (المسحوب عليه) :-
تحصر مسؤوليات المصرف الدافع في الآتي:-
 - الرد على التحصيل العادي للشيك في مدة زمنية أقصاها ساعة من وقت استلام صورة وبيانات الشيك، كما يتلزم بالرد على التحصيل الخاص للشيك في مدة زمنية أقصاها نصف ساعة من زمن استلام صورة وبيانات الشيك.
 - التتحقق التام من صحة بيانات الشيك المدخلة في النظام و مطابقتها مع البيانات الظاهرة على صورة الشيك المرسل للتحصيل عند استلامه صورة وبيانات الشيك، و يعتبر المصرف (الدافع) مسؤولاً مسؤولية كاملة عن كل ما قد يترتب على قبوله الشيك في حالة عدم مطابقة بيانات الشيك المدخلة في النظام مع بياناته الحقيقة.
 - في حالة إرجاع الشيك بسبب الإدخال الخاطئ للبيانات على المصرف توضيح الاختلاف و موقع البيان الخطأ مع السبب، كما يجب عليه ذلك في حالة القبول الخاطئ للشيك والقيام بتصحيح البيانات في نفس الجلسة.
- عدم قبول أي شيكات غير مستخدمة لنفس العملة



أدوات اقتصادية ..

دولية و محلية



رashed عبد الله عباس

ادارة البحوث والتنمية

هل تخلص الصين أسواق النفط من سلطة الدولار الأمريكي؟

في خطوة قد تتحول إلى علامة فارقة في صناعة النفط والغاز عالمياً والاقتصاد الدولي . بشكل عام بدأ تجربة الصين الشعبية اتخاذ الإجراءات الفعلية نحو تنفيذ خططها المعلنة مسبقاً لشراء مستورداتها من النفط باليوان والذي يجري تعبيره بالذهب . وليس بالدولار كما اعتادت . وهو ما قد يؤثر على وضع الدولار الذي تعتمده غالبية الدول المصدرة للنفط.

أنَّ النظام الصيني الجديد في التعاملات النفطية يتبع شراء النفط باليوان الصيني أو ما يعادله ذهباً . وهو ما يفيد الدول التي ستتعامل عبره في تكوين احتياطي لا يأس به من المعدن الأصفر الذي يعد ملذاً استثمارياً آمناً خاصة في ظل التوترات السياسية والاقتصادية العالمية.

إنَّ القرار الصيني لم يظهر بشكل رسمي وبالتالي أنَّ التطبيق لن يكون إلزامياً على جميع العقود . بل غالباً فإنه سيبدأ في بورصة شنغهاي للعقود الآجلة ، والتي تتعامل في عقود نفطية من المنتجين مباشرة بالإضافة إلى عمليات إعادة الشراء والبيع .



أصفر، إنها خطوة إستراتيجية للتبادل النفطي بالذهب، بدلاً من الدولارات الأمريكية. والتي يمكن طباعتها في الخزانة الأمريكية بسهولة".

وقد أوضحت الصين للمتاجرين أن من سيوافقون على البيع باليوان سيستفيدون من المزيد من فرص الأعمال، بينما المتاجرين الذين لن يبيعوا إلى الصين باليوان فإنهم سوف يفقدون حصصاً في السوق. وربما تأتي الملكة العربية السعودية، حلقة الولايات المتحدة، في هذا الباب، فقد ذكرت وسائل الإعلام الصينية أن الصين اقتربت تسعير النفط السعودي باليوان. ومن غير الواضح ما إذا كانت الملكة العربية السعودية سوف تخضع لأكبر مستورد لنفطها، ولكن بكين قد خفضت حصة الملكة العربية السعودية من إجمالي وارداتها، حيث تراجعت من 25% في عام 2008 إلى 15% في عام 2016.

وبينما سجلت واردات الصين النفطية تزايداً بنسبة 13.8% على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2017، إلا أن الإمدادات من الملكة العربية السعودية ارتفعت بنسبة 1% فقط على أساس سنوي. وخلال نفس الإطار الزمني، قفزت شحنات النفط الروسية 11%، مما يجعل روسيا أكبر مورد في الصين. وكانت أجنحة، التي جعلت باليوان العملة القانونية الثانية في عام 2015، تخطت ترتيب الملكة العربية السعودية لتحتل المرتبة الثانية مع زيادة الصادرات النفطية إلى الصين بنسبة 22% خلال الفترة 2015-2016م.

وقد أوضحت معظم التقارير أن إطلاق الصين -قريباً- لعقود آجلة للنفط الخام بسعر اليوان وقابلية للتحويل إلى ذهب من شأنه وفقاً للمحللين أن يغير قواعد اللعبة لهذه الصناعة. ويمكن أن يصبح هذا العقد أهم معيار للنفط الخام في آسيا، نظراً لأن الصين تعد أكبر مستورد للنفط في العالم. ويتم تسعير النفط الخام ارتباطاً بخام برنت أو غرب تكساس المتوسط الأجل، وكلاهما مقومة بالدولار الأمريكي. وستسمح خطوة الصين للمصدرين مثل روسيا وإيران بالتحول على العقوبات الأمريكية عن طريق التداول باليوان. ومن أجل جذب المزيد من التجارة، قالت الصين إن اليوان سيكون قابلاً للتحويل بالكامل إلى الذهب في التبادلات في شانغهاي وهونج كونج.

ويرجح التقرير أن القرار الصيني يأتي امتداداً لرغبتها منذ فترة طويلة في الخد من هيمنة الدولار الأمريكي على أسواق السلع في التجارة العالمية. وتم بالفعل تداول العقود الآجلة للذهب المقومة باليوان في بورصة شانغهاي للذهب منذ أبريل 2016. ومن المخطط أن يطلق اتباع هذا الإنتاج للتقويم الذهبي لليوان في بورصة بودابست في وقت لاحق من العام الجاري، كما تم إبرام عقود ذهبية مقومة بالذهب في هونج كونج في يوليو 2016م بعد محاولتين سابقتين لم تنجح. وكل ذلك في محاولات سعي الصين إلى تدويل عملتها. وقد حققت العقود بخاتماً معتدلاً.

إن عقود الذهب المقومة باليوان لها انعكاسات هامة وخاصة بالنسبة لبلدان مثل روسيا وإيران وقطر وفنزويلا، مشيرةً إلى أن هذه الدول ستكون أقل عرضة لاستخدام واشنطن للدولار كـ"سلاح ناعم". خاصة إذا تعارضت مع سياسات الولايات المتحدة الخارجية. مضيفاً: "من خلال إنشاء عقود مستقرة تعامل بالذهب مقومة باليوان، فيمكن أن تبع روسيا النفط إلى الصين مقابل اليوان. ثم تأخذ الزيادة من اليوان التي تحصل عليها لشراء الذهب في هونج كونج أو لشراء أصول في الصين أو تحويل العائدات إلى الدولارات".

كما أن هذه الخطوة تأتي في صالح معظم منتجي النفط لتبادل احتياطياتهم من النفط بالذهب. وتمكنهم هذه العملية من تحويل ثرواتهم من سائل أسود إلى معدن



العالم. وذلك بحسب حجم الناتج المحلي الإجمالي لكل اقتصاد، ونسبة النمو التي يحققها، وبالتالي الحجم المتوقع لل الاقتصاد بحلول العام 2050.

وفيما يلي حجم الناتج المحلي الإجمالي لعشرة دول بحلول العام 2050:

أولاً: الصين: (58.499) تريليون دولار.

ثانياً: الهند: (44.128) تريليون دولار.

ثالثاً: الولايات المتحدة: (34.102) تريليون دولار.

رابعاً: إندونيسيا: (10.502) تريليون دولار.

خامساً: البرازيل: (7.540) تريليون دولار.

سادساً: روسيا: (7.131) تريليون دولار.

سابعاً: المكسيك: (6.863) تريليون دولار.

ثامناً: اليابان: (6.779) تريليون دولار.

تاسعاً: ألمانيا: (6.138) تريليون دولار.

عاشرًا: بريطانيا: (5.369) تريليون دولار.

PWC واحد من أكبر شركات الخدمات المهنية في العالم تم تأسيسها في العام 1998م.

نتائج القمة العربية والاسلامية والامريكية

شهدت المملكة العربية السعودية زيارة تاريخية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يومي 20 و 21 من شهر مايو 2017، حيث تضمنت الزيارة عدداً من الفعاليات. وهي عقد قمة ثنائية " سعودية - أمريكية ". وأخرى " خليجية - أمريكية ". وقمة ثالثة " عربية - إسلامية - أمريكية ". وصاحب هذه القمم فعاليات أخرى. منها افتتاح المركز العالمي لمكافحة التطرف (اعتدال) ومقره الرياض، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية الاقتصادية والأمنية بين الولايات المتحدة والمملكة.

وقد أسفرت زيارة ترامب عن عدد من النتائج التي تتعلق بملفات شديدة الأهمية للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، وسوف تطرق للجوانب الاقتصادية لهذه القمة

أقوى 10 اقتصادات في العالم بحلول عام 2050

تضمن قائمة الاقتصادات العشرة الأقوى في العالم والتي يتوقع الوصول لها بحلول العام 2050 ثلاثة مفاجآت . وذلك بحسب تقارير تصدر عن شركات اقتصادية متخصصة . حيث يعتقد الخبراء الاقتصاديون أن خارطة الاقتصاد العالمي ستكون قد تغيرت بالكامل خلال الثلاثين سنة المقبلة.

(Price Water house Coopers) (PwC) وخلصت شركة المهنية المتخصصة بالشؤون الاقتصادية إلى خليل يرسم شكل الاقتصاد العالمي بعد 33 عاماً من اليوم. أي بحلول العام 2050، حيث ستكون مراكز القوى الاقتصادية في العالم تغيرت، فيما يتضمن التحليل الذي نشرت مضمونه جريدة "اندبندنت" البريطانية أيضاً ثلاثة مفاجآت على الأقل تتعلق بالاقتصادات العشرة الأقوى في العالم.

أما المفاجآت الثلاث . فأولها أن الصين ستكون قد أزاحت الولايات المتحدة عن عرش الاقتصاد الأكبر في العالم. لكن أميركا لن تكون في المركز الثاني عالمياً. بل في المركز الثالث، حيث سيحل ثانياً بعد الصين. الهند التي لم يكن أحد يتوقع أن تتفوق على الاقتصاد الأميركي وبفارق كبير، بحسب توقعات المحللين.

أما المفاجأة الثانية فهي أن أكبر دولة إسلامية، وهي إندونيسيا، سوف تكون قد دخلت في قائمة الكبار عالمياً، حيث ستصبح صاحبة رابع أكبر اقتصاد في العالم بحلول العام 2050.

والمفاجأة الثالثة في القائمة هي أن بريطانيا التي صوت مواطنوها العام الماضي على الخروج من الاتحاد الأوروبي، سوف تنحدر خلال الـ 33 سنة المقبلة لتتصبح في المركز العاشر عالمياً. بدلًا من موقعها الحالي كخامس أكبر اقتصاد في العالم.

وجاء التقرير الاقتصادي تحت العنوان: "رؤية بعيدة: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي بحلول العام 2050". وفي التقرير يمكن المحalon الاقتصاديون من وضع أكبر 32 اقتصاداً في

العسكرية، ومنها اتفاق مع شركة "لوكهيد مارتن" لدعم برنامج جمجمة 150 طائرة هليكوبتر من طراز "بلاك호وك إس70+" في المملكة. ومع شركة "رايثنون" لإنشاء فرع في السعودية سيركز على تنفيذ برامج خلق قدرات محلية في الدفاع وصناعة الطيران في المملكة.

- محاربة الإرهاب وتعزيز أمن الحدود: تضمنت الاتفاقيات الثنائية مع الجانب الأمريكي، تعزيز قدرات القوات السعودية من خلال التدريبات العسكرية المشتركة، وإمدادها بدبابات وأسلحة مدفعة ورادارات وعربات مصفحة وطائرات مروحية وسفن مقاتلة متعددة المهام، كما ستساعد منظومات دفاع صاروخية، مثل "باتريوت" و"ثاد". المملكة على حمايتها من أي ضربات جوية.

ومن شأن هذه الاتفاقيات العسكرية، زيادة تمكين المملكة على تحصين حدودها، ودعم أمن السعودية ومنطقة الخليج العربية في مواجهة مخاطر الإرهاب، والتصدي للتهديدات ذات الصلة بنفوذ إيران ومارساتها غير المسؤولة.

حاصل القول، حققت زيارة الرئيس الأمريكي ترامب إلى الرياض والقمة الثلاث التي شهدتها، مكاسب متعددة للأطراف المشاركة فيها، على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فمن ناحية، أبرم الجانب الأمريكي عقوداً استثمارية وصفقات أسلحة ببالغ مالية ضخمة مع المملكة؛ تعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، كما أكدت واشنطن على المسؤولية المشتركة لدول المنطقة معها في محاربة الإرهاب والتطرف، ودعم استقرار الإقليم. ومن ناحية أخرى، أعادت هذه الزيارة التوازن للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية، وتبني موقف موحد ضد المد الإيراني الذي يهدد استقرار وأمن المنطقة. كما وقعت السعودية اتفاقيات مع شركات أمريكية ستساهم في دعم رؤية "المملكة 2030". وزيادة قدراتها العسكرية في تأمين حدودها ومحاربة مخاطر الإرهاب.

حيث مثلت الاتفاقيات التي وقعتها المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة، خلال زيارة ترامب، والتنوع الذي اتسمت به، إيجازاً مهماً ومكاسب مشتركة للدولتين. فقد بلغت قيمة الصفقات التي أبرمت في الرياض، نحو 460 مليار دولار، حيث شملت اتفاقيات تعاون اقتصادي وعسكري؛ من بينها صفقات أسلحة أمريكية بقيمة 110 مليارات دولار.

ويعتبر توقيع هذه الاتفاقيات بمثابة خطوات حقيقة ملموسة على طريق تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لرؤية "المملكة 2030". التي تركز على أهمية استقطاب الاستثمارات النوعية، وجذب كبريات الشركات العالمية الرائدة في مختلف القطاعات الحيوية، وتنوع مصادر الدخل الاقتصادية للمملكة وعدم الاعتماد على النفط فقط.

وبالتالي يتوقع أن يكون لهذه الاتفاقيات آثار إيجابية على القطاعات الاقتصادية والعسكرية في المملكة، كالتالي:

أ- زيادة فرص العمل: من المتوقع أن تساهم الاتفاقيات الاقتصادية مع الولايات المتحدة في توفير فرص عمل كبيرة داخل المملكة، وتدريب مزيد من القوى العاملة السعودية من خلال المنشآت التي سيتم افتتاحها، حيث ستكون الشركات الأمريكية ملتزمة بنسب التوطين المحددة.

ب- تنوع مجالات الاستثمار: إذ تم منح 23 شركة أمريكية تراخيص للاستثمار في قطاعات ذات قيمة مضافة للاقتصاد السعودي. منها شركات "جنرال إلكتريك" و"سيتي جروب" و"اتش بي" وغيرها. وتشمل القطاعات الاستثمارية المستهدفة: الصناعات التحويلية، والنقل، والمقاولات، والدواء، والخدمات اللوجستية، والخدمات الإلكترونية والمصرفية، ومجالات الاستشارات.

ج- دعم الصناعات العسكرية في المملكة: تسعى الرياض إلى توطين 50% من الإنفاق الحكومي العسكري وفقاً لرؤية 2030. وبالتالي تصنيع أسلحة بالشراكة مع شركات أمريكية بدلاً من شرائها. وفي هذا الصدد، وقعت السعودية اتفاقيات مع شركات أمريكية للصناعات



صندوق النقد العربي يتوقع نمو الاقتصاد السوداني وتدفق الاستثمارات

العقوبات الاقتصادية على السودان أثرت على مستويات التجارة والاستثمار بجانب الضغوطات في أسواق الصرف الأجنبي. وأوضح التقرير أن الاقتصاد السوداني تأثر خلال عام 2016 لا سيما خلال النصف الأول من العام لاستمرار العقوبات الاقتصادية وانقطاع علاقات البنوك المراسلة، بالإضافة لعدم التمكن من التوصل لاتفاق لمعالجة الدين الخارجي أو الإففاء منها؛ أثر سلباً على النمو الاقتصادي. وأكد التقرير أن أبرز الأولويات على صعيد السياسات الاقتصادية تتمثل في ضبط الأوضاع المالية العامة واحتواء مواطن الهشاشة الاقتصادية. بالإضافة إلى دعم النمو الشامل وزيادة مستويات مرونة سعر الصرف وبناء الحيز المالي المطلوب لدعم الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. وذكر التقرير ارتفاع معدل التضخم خلال عام 2016 الذي بلغ نحو 17.8% مقارنة مع حوالي 16.9% خلال عام 2015. وعزا ذلك لارتفاع الضغوط التضخمية المتولدة عن مجموعة الأغذية والمشروبات والنقل والسكن والمياه والكهرباء والغاز. وتوقع الصندوق لعامي 2017 و2018 أن يبلغ معدل التضخم حوالي 19% وحوالي 20% على الترتيب. وأرجع ذلك للارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية والضغط الذي قد يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في ظل تراجع الموارد من النقد الأجنبي والرفع التدريجي للدعم

توقع تقرير لصندوق النقد العربي: نمو الاقتصاد السوداني وتحسين الأوضاع النقدية. بجانب تدفق الاستثمارات الأجنبية على البلاد. وأشار التقرير الذي أصدره الصندوق في أبريل من العام الجاري، تحت شعار "آفاق الاقتصاد العربي" وتضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي 2017 و2018.. إلى التوقعات بنمو الاقتصاد السوداني بنسبة 5% خلال عامي 2017 و2018م. وعزا ذلك لعدة عوامل: على رأسها رفع العقوبات الأمريكية عن السودان. وأوضح التقرير أن هذا القرار سيمكن السودان من ممارسة الأعمال المالية والتجارية مع دول العالم. كما سيسمح برفع الحظر على أرصدة المؤسسات والأفراد والحكومة السودانية ما يدعم النشاط في العديد من القطاعات الاقتصادية على رأسها التجارة والمال والأعمال. بجانب تدفق الاستثمارات في العديد من القطاعات الإنتاجية الرئيسية كقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية واستخراج الذهب وهو ما سيساعد على زيادة القيمة المضافة في هذه القطاعات وتنشيط النمو الاقتصادي. وذكر التقرير أن الاقتصاد السوداني واجه منذ العام 2012م عقب انفصال جنوب السودان: عدداً من التحديات الاقتصادية تمثلت في فقدان ثلاثة أرباع الصادرات النفطية. إضافة إلى ارتفاع أعباء المديونية الخارجية. وأشار التقرير إلى أن

إدارة الشؤون الأوروبية بوزارة الخارجية ود. حبيب مختوم رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الولايات وقدم وزير الدولة بوزارة الاستثمار شرحاً وافياً للإمكانات الهائلة التي يتمتع بها السودان في مجالات الاستثمار المختلفة . وأوضح وزير السياحة والآثار أن السياحة والاستثمار وجهان لعملة واحدة، مشيراً للدور الكبير الذي تلعبه السياحة في تلاقي الشعوب . وقدم شرحاً للوفد الفرنسي عن الإمكانيات السياحية التي يتمتع بها السودان في شتى المجالات من أقاليم متعددة وحياة برية ومحميات طبيعية واكتشافات لجماعات جديدة من الآثار السودانية . داعياً الحكومة الفرنسية مُثلة في وفد مجلس الشيوخ الفرنسي للاستفادة من المكونات الجاذبة للسياحة في السودان بفرض الاستثمار السياحي . وأشار رئيس الوفد الفرنسي بالجهودات التي تبذلها الحكومة السودانية في مجالات الاستثمار والسياحة . مُبدياً إعجابهم الكبير وتقديرهم لحضارة وتاريخ السودان الطويل

عن المحروقات والكهرباء والقمح . وأشار التقرير إلى أن البنك المركزي السوداني يستهدف تحقيق استقرار سياسة سعر الصرف من خلال إصدار أدوات التمويل المتواقة مع الشريعة الإسلامية وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني والتدخل في سوق الصرف . وأشار التقرير إلى أن تطوير سوق التعاملات ما بين البنوك ومزادات تداول أوراق الدين الحكومية أحد أهم الآليات لامتصاص فائض السيولة وتطوير الوساطة المالية . ونوه التقرير إلى أن السياسات النقدية للبنك المركزي للعام 2017 تستهدف تقليل أثر انتقال التطورات الدولية والإقليمية وتجنب الآثار السلبية لهذه التطورات على الاقتصاد السوداني . كما تركز على خلق بيئة مواتية للاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتوقع التقرير استمرار السياسة النقدية التوسعية في السودان خلال العام الجاري ونمو السيولة المحلية بنسبة 27.3% وتراجع معدل نمو الائتمان المنوح ليقارب نحو 24% ونمو الودائع المحلية بنسبة 30% .

وأكد التقرير أن الأوضاع النقدية سوف تشهد خسناً في ظل التأثيرات الإيجابية لقرار رفع العقوبات الأمريكية عن السودان وهو ما سيؤدي إلى دعم التعاملات المالية والتدفقات الاستثمارية . الأمر الذي يؤدي إلى نمو ملحوظ في أنشطة المصارف وتحسين نسبي للأوضاع النقدية وللتعاملات في سوق الصرف في السودان .

وزارة الاستثمار تبني الرغبة للاستفادة من التكنولوجيا الفرنسية لخلق مزيد من التكامل والتعاون بين البلدين أكد أسامة فيصل وزير الدولة بوزارة الاستثمار الرغبة في الاستفادة من التكنولوجيا الفرنسية لخلق مزيد من التكامل والتعاون بين البلدين . وإنشاء مزيد من البنية التحتية بتكنولوجيا فرنسية؛ لاسيما بعد رفع العقوبات الأمريكية ما يجعل السودان من الدول الجاذبة للاستثمارات المختلفة خلال الفترة القادمة . جاء ذلك لدى لقائه بكتبه مطلع شهر أبريل بوفد مجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة السيد لويس رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية مع دول القرن الأفريقي وعضو لجنة الثقافة والتعليم والاتصالات والوفد المرافق له . وبحضور الدكتور محمد أبو زيد مصطفى وزير السياحة والآثار والسفير يوسف الكُردفاني مدير





نحوات وورش

الورقة الأولى:

نتائج دراسة مسحية لوضع الطاقة في القطاع المنزلي بالسودان

مقدم الورقة: ريموند علي محمد

هدفت الورقة الى تقدير حجم فقر الطاقة في السودان. والمحصول على بيانات ملموسة لتقدير وضع الطاقة في القطاع المنزلي للولايات المختلفة. بالإضافة الى تحديد مستوى الاختلاف في مستويات فقر الطاقة بين الولايات المختلفة. ايضاً تدريب بعض الكوادر السودانية في مجال الطاقة. واخيراً تقديم مقترنات مناسبة لرفع مستوى الطاقة بالسودان. حيث تناولت الدراسة أنواع الوقود التقليدي والمحدث المستخدم للطبخ والإنارة في القطاع المنزلي.

تطرقت الورقة الى توقيع اتفاقية المركز القومي لأبحاث الطاقة والبنك الأفريقي للتنمية لتمويل مشروع لدراسة وضع الطاقة بالقطاع المنزلي في السودان. وأشارت الورقة الى أن للكهرباء دور اساسي لتحسين مستوى معيشة الأسرة. من ناحية توفير الاضاءة خاصةً بعد غروب الشمس وذلك لضمان ساعات الدراسة الطويلة وتسهيل الأنشطة المدرة للدخل. وضخ المياه . كما انها تساعد في توفير الإتصالات وتشغيل وسائل التثقيف والترفيه (الموبايل، الراديو، التلفزيون، مبردات المياه والمكيفات). وحسب تقرير التنمية العالمية يحتاج الفرد في الحد الأدنى الى 120 كيلوواط / ساعة سنوياً.

تقرير عن ورشة الطاقة الجديدة والمتتجدددة

هادبة خالد عبدالرحمن

إدارة البحث والتنمية



نظم ديوان الحكم الأخادي بمقره بالخرطوم بالتعاون مع المركز القومي لبحوث الطاقة في يوم 26/7/2017م ورشة بعنوان الطاقة الجديدة والمتتجدددة. والتي تهدف إلى تحقيق برنامج الدولة في الاستفادة من الموارد الكامنة وتسخيرها من أجل تحقيق التطور المنشود في مجال الطاقة الجديدة والمتتجدددة و العمل على نشر المفاهيم المتعلقة بها بالتنسيق بين المؤسسات ذات الصلة.

ركزت الورشه على تمنع السودان بنسبة عالية من الاشعاع الشمسي في جميع مناطقه (حوالى 6 كيلوات ساعة/ متر²/ يوم). ويمكن استغلال هذا الإشعاع الشمسي لمقابلة احتياجات معظم السكان ، لا سيما في المناطق الريفية التي لا تتوفر فيها شبكة الكهرباء. تم تقديم أربعة اوراق عمل تناولت المفاهيم وال المجالات. وفيما يلي إستعراض موجز لما تضمنته هذه الأوراق:

الورقة الثالثة:

السياسات و الآليات المطلوبة لرفع مساهمة الطاقة المتجددة في ميزان الطاقة في السودان

مقدم الورقة: د. سوسن محمد الحسن

حدثت الورقة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوفر خدمات الطاقة الجديدة والتجددية ويعتبر توفر خدمات الطاقة لتلبية الاحتياجات البشرية ذو أهمية قصوى بالنسبة للتنمية المستدامة. وهناك أبعاد اجتماعية واقتصادية وبيئية لإنتاج الطاقة وتتمثل الآثار الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر، إتاحة الفرص للمرأة الريفية، التحول السكاني، رفع دخل الفرد، توفير فرص العمل، وتحفيز الآثار البيئية وتلوث الهواء والتغير المناخي وابعاث الغازات السامة التي تنتج من الحصول على الطاقة من المصادر التقليدية مثل حرق المطاب والنفايات.

تطرقت الورقة الى وضع الطاقة الكهربائية في الوطن العربي حتى عام 2003 حيث وجد أن حوالي 64.3 مليون نسمة (21.4%) لم تصل اليهم الكهرباء، وفي العام 2006 مثل المحطات الحرارية 92% من محطات التوليد والتوليد المائي 7%. بينما تغطي طاقة الرياح المتبقى. وهذا يعني ان التوليد يساهم في التلوث البيئي. كمقارنة تولد الدنمارك 15% من طاقتها الكهربائية من الرياح، في المانيا 75% من طاقة بعض المناطق من الرياح ويصل التوليد في اسبانيا الى 50% في بعض المناطق. تنتج مصر والمغرب وتونس : 310 ميجاواط، 124 ميجاواط، 20 ميجاواط على الترتيب من طاقة الرياح ويمثل هذا الانتاج حوالي 0.17% من اجمالي القدرة المركبة.

تناولت الورقة معوقات استخدام الطاقة المتجددة في الوطن العربي والتي إنحصرت في السياسات الرئيسية لنشر الطاقة المتجددة تشمل:-

- (أ) سياسة تنمية الطلب والانتاج.
- (ب) سياسة تشجيع التصنيع المحلي.
- (ج) سياسة دعم الطاقة المتجددة.

تقانات الطاقة المتجددة ودور المركز القومي لبحوث الطاقة في تطويرها ونشرها:

مقدم الورقة: المهندس/ الفاضل برميحة أحمد

تضمنت الورقة استراتيجية المركز والتي تمثل في التركيز على نشاط الترشيد برفع كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة البديلة وإجراء الدراسات والاستشارات الفنية للقضايا الملحة بالقطاع الصناعي والزراعي والاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة الجديدة والتجددية كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحية كبديل للطاقة. ونشر نتائج الأبحاث والتطبيقات المواتمة والملائمة وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الطاقة.

وتطورت الورقة إلى التطور التاريخي للمركز القومي لبحوث الطاقة منذ نشأته في العام 1972 و تغير مسمياته و تبعيات المركز للجهات المختلفة حتى العام 2010 حيث تم انشاء المركز القومي لبحوث الطاقة بمسماه الحالي.

أوضحت الورقة أهم انجازات المركز القومي لبحوث الطاقة والتي تمثل في مساهمته منذ إنشائه في التعريف بالطاقات الجديدة والتجددية، ودخول تطبيقاتها بولايات السودان المختلفة. كما استقطب المركز دعما خارجيا في عقد الثمانينات بلغ أكثر من 6 مليون دولار كتكلفة مشروعات وبرامج ناجحة ساهمت في التنمية المستدامة والتفاعل المجتمعي. ما حدا بالمؤسسات المانحة بالاقدام على الاستمرار في التمويل. وقد استهدفت هذه المشاريع شرائح مختلفة من المجتمع الريفي مثل الفئات الانتاجية من المزارعين بدخول طلبات الطاقة الشمسية لسحب وضخ المياه. والمرأة بدخول تقنيات الطبخ مثل الفرن الشمسي وتقانات ادار الدخل مثل تقنية المجففات الشمسية التي تستخدم في انتاج الملح عن طريق التحفيز بالطاقة الشمسية بدلاً عن حرق المطاب. وقد قام المركز منذ إنشائه بتدريب أكثر من اربعة وعشرون ألف متدربي. وذلك في جميع مجالات الطاقة المتجددة. أدت المجهودات التي قام بها المعهد منذ إنشائه إلى تطوير ونشر استخدامات الطاقات الجديدة والمتجددية بقيام وحدة لتطوير وانتاج الخلايا الشمسية محليا في العام 2003 م لتكون نموذجا لتصنيع الخلايا الشمسية محلية.



الورقة الرابعة:

دور القطاع الخاص في نشر الطاقة المتجددة في السودان

مقدم الورقة: مهندس / حسن عبد الله

تناولت الورقة الجوانب التالية:

- 5- زراعة الغابات الشعبية ووضع قوانين ولوائح تشجيعية لذلك.
- 6- العمل على إدخال التقانات الحديثة وتطويرها للإستفادة من المخلفات الزراعية والحيوانية كوقود.
- 7- إمكانية الطاقة الجديدة والمتجددة منافسة الطاقة التقليدية لتصبح بديلاً لها للتخلص من الآثار البيئية السالبة لاستخدام الطاقة التقليدية. وضع القوانين واللوائح والسياسات وتوفير الآليات التي تساعده في تشجيع الطاقة الجديدة والمتجددة.
- 8- تشجيع القطاع الخاص للدخول في مجال انتاج واستخدامات الطاقة المتجددة. وذلك بإزالة المعوقات بوضع سياسات حكومية جاذبة ومنها الإعفاءات الجمركية والضريبية لأجهزة الطاقة المتجددة.
- 9- وضع مشاريع الطاقة المتجددة ضمن الخطة السنوية للوزارات والولايات وال المحليات كل حسب مصادر الطاقة المتوفرة فيها وإيجاد شراكة بين الولايات والمركز.
- 10- وضع خطط وبرامج لتدريب الكوادر في مجال الطاقة المتجددة.
- 11- الاستفادة من الفرص المتاحة وخاصة بعد اتفاقية باريس لعام 2015 والتي تخت كل الدول على المشاركة في تخفيض الغازات. ومن هذه الدول السودان. حيث تم تخصيص مبالغ مالية لذلك من قبل.
- 12- اعداد قاعدة بيانات لمصادر الطاقة المتجددة في السودان و اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع الطاقة المتجددة .

- أماكنية استخدام الأنظمة الشمسية: حيث تم استخدام انظمة الطاقة الشمسية بالقرى النائية و البعيدة عن الشبكة القومية للكهرباء.

- أنواع الأنظمة: هناك انظمة مختلفة للطاقة الشمسية تم تطبيقها في الاماكن البعيدة.

- اقتصاديات : تناولت الورقة الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع و العائد منها.

خلصت هذه الورقة الى بعض التوصيات منها المساعدة في التوعية والتدريب والتمويل المتأهي في الصغر أو الصناديق المتجددة. كذلك أن تقوم الحكومة بإعفاء الأنظمة الشمسية والأنظمة المركزية فوراً من الجمارك والضرائب.

خلصت الورقة الى عدد من التوصيات اهمها :

- 1- إعداد برنامج للتوعية والإرشاد في كل من الريف والحضر لعكس المخاطر الصحية والبيئية لاستخدامات الوقود التقليدي بالطرق البدائية و المحافظة على الموارد الطبيعية.

- 2- تفعيل دور الإعلام للتثويير بأهمية الطاقة المتجددة.

- 3- تشجيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة بعمل مزاد يمكّن تطبيقها في الولايات المختلفة.

- 4- استحداث برامج لاستخدام المواقد المحسنة لكل من حطب الوقود والفحيم النباتي.

قرأت لك ..

كتاب بعنوان :

التنافسيه الدوليه وتأثيرها على التجارة الصربيه والعالميه



قرأت لك ..

العربيه أن تحقق خجاحات تنافسيه فى الأسواق
العاليمه الأمر الذى يفرض تغيير المزايا النسببيه
التقليديه واكتساب مزايا تنافسيه جديده. وفي
ظل التحديدات السابقة.

يركز الكتاب على رفع القدرة التنافسيه
للسادرات الصناعيه التحويليه العربيه حتى
تستطيع ان تنافس الأسواق الدوليه، وفي نفس
الوقت تكفل للمواطنين مستوى معيشى

متضاعد ومتواصل على المدى الطويل.
ويحتوى هذا الكتاب على اربعه فصول يحتوى
كل فصل على مباحثين بالإضافة للخاتمه
والتوصيات فى الفصل الأخير.

تناول الفصل الأول التنافسيه الدوليه حيث
تناول البحث الاول الميزه التنافسيه والتنافسيه
الدوليه . ويمكن تعريف القدرة التنافسيه
بأنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع
السلع والخدمات بربحه فى الأسواق المفتوحة.
اما التعريف الذي يقدمه مجلس السياسه
التنافسيه للولايات المتحده فهو القدرة على
إنتاج السلع والخدمات التي تجذب احتياجات
الأسواق الدوليه وتضمن نمو متواصل ومتضاعد
فى مستوى معيشه المواطنين على المدى
الطويل. وهنالك اعتقاد بأن الميزه التنافسيه
وليس الميزه النسببيه هي التي سوف تحكم
الإيجار الدولى والمنافسه الكونيه بين الصناعات.
بينما تناول البحث الثاني مؤشرات التنافسيه
الدوليه. حيث تتعدد وفقاً للمستهدف من



إيمان عبد الغفار الطاهر محمد

ادارة البحوث والتنمية

الكاتب : الدكتوره / نيفين حسين شمت

يتناول الكتاب مفهوم التنافسيه الدوليه وتأثيرها
على التجارة العربية والعاليمه. حيث وضح الكاتب
أن النشاط التصديرى يعتبر خياراً استراتيجياً للنمو
والتنميـه . ويحظى التوجه للتصدير باهتمامـات
السياسات الاقتصادـية في الدول المتقدمـة والناميـه.
ويأتـى الأهتمـام بال الصادرـات العربيـه من وجود خـدـ
رئيـسى يواجهـ الاقتصادـات العربيـه. وهو خـقـيقـ
معدـلات نـمو اقـتصـادي مـطـرد قادرـ على خـلـقـ فـرـصـ عملـ
جـديـدـه وـتـوفـيرـ العمـلـاتـ الأـجـنبـيـهـ. وـيـحـقـقـ تشـغـيلـ
لـلـطـاقـاتـ الـأـنـتـاجـيـهـ. وـبـنـاءـ اـحـتـيـاطـيـاتـ أـجـنبـيـهـ وـتـبـنيـ
تـكـنـوـلـوـجـيـاـ رـفـعـهـ المـسـتـوىـ. حيثـ يـرـتـبـطـ نـموـ الصـادـراتـ
بـتـطـورـ الـأـنـتـاجـيـهـ دـاخـلـ قـطـاعـ الصـنـاعـاتـ التـحـوـلـيـهـ.
بـشـكـلـ يـفـوقـ مـسـتـواـهـ دـاخـلـ قـطـاعـ الـمـنـتجـاتـ الـأـوـلـيـهـ.
وـفـيـ ظـلـ الـتـطـوـرـاتـ الـعـالـيـهـ. الـجـديـدـهـ منـ عـوـلـهـ وـانـفـتـاحـ
الـأـسـوـاقـ وـقـرـيرـ التـجـارـهـ الـعـالـيـهـ يـنـبـغـيـ عـلـىـ الدـولـ

الإقتصادية العالمية. ولقد نشأت منظمة التجارة العالمية (OTW) بمقتضى اتفاق تم التوصل اليه مع اختتام جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتنص الإتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية على عقد المؤتمر الوزاري للمنظمة، وذلك لتعزيز دورها في تحرير التجارة الدولية.

اما البحث الثاني من الفصل الثاني . تناول مفهوم العولمة الإقتصادية التي تمثل فى عمليتين مرتبطتين هما عمليتا التخطى الاقتصادي للحدود الوطنية، والتخطى المعلوماتي لهذه الحدود. هذه العمليات تقوم فى أساسها على اتساع قدرة الشركات متعددة الجنسيات وتوسيعها على مستوى الإقتصاد العالمي. هذا بالإضافة الى التوسيع فى تطبيق سياسات التحرر الإقتصادي. وما تربى عليه قيام منظمة التجارة العالمية ومفاوضات تحرير التجارة (اتفاقية الجات) من خفض المخواجز الجمركية وغير الجمركية. وسهولة تدفق السلع والخدمات بين الدول. وقد أدى انتشار ظاهرة العولمة الى ظهور العديد من التحديات التي تواجه العالم وعلى الأخص الدول النامية. ومن أهم هذه التحديات هي محاولة الدول المتقدمة جاهلا دور الدول النامية فى الإقتصاد العالمي والهيمنة دون اندماجها فى الإقتصاد العالمي. ومن اهم سلبيات العولمه التوزيع غير العادل لثمارها ما بين الدول المتقدمة والنامية .

وهنالك بعض المقترنات أهمها كيف يمكن للدول العربيه صياغه سياسه للتنمية في ظل تحديات وفرص العولمه منها ضرورة صياغه استراتيجيه اقتصاديه وتنمويه تتسم بالوضوح والشفافية. العمل على الانتاج للسوق العالمي بشروط المنافسه الدوليه. ضرورة الاهتمام بتنفيذ مشروعات بنية اساسيه لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.....الخ. وتقليل الآثار السلبية المحتمله. يجب اعتماد السياسه المؤديه لتحقيق هذه الاهداف ومنها اعاده هيكله الجهاز الأنماجي وزيادة القدرة التصديرية. التكامل الأقليمي وتطوير

قياسها. فضلا عن الأهميه الكبيرة لتلك المؤشرات في تحديد وتشخيص المعوقات داخل الاقتصاد القومى. بما يساعد على إتباع السياسات الملائمه لإزاله تلك المعوقات لتهيئة الاقتصاد القومى نحو النمو وتحقيق الرفاهيه الاقتصاديه للمجتمع. وتتمثل في مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلى . واخرى على المستوى القطاعي وثالثة على مستوى الأنشطة الاقتصادية. كما تناول الكاتب عده مناهج لقياس التنافسية القومية منها المنهج التقليدى لقياس التنافسية . ومنهج بورتر ومنهج المعهد الدولى للتنمية الإدارية ومنهج البنك الدولى. كما تناول مراحل تطور الميزه النسبية الدوليه التي تمر باربع مراحل وليس من الضروري أن تمر الدول بجميع هذه المراحل بذات ترتيبها والتي تمثل في مرحله الدفع من خلال عوامل الإنتاج ومرحلة الدفع من خلال الإستثمار ومرحلة الدفع من خلال الإبتكار ومرحلة الدفع من خلال الثروة.

طرق الفصل الثاني من الكتاب للنظام العالمي الجديد. حيث وضح تسامع العولمة في الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة و التجارة الدولية بمعدل تقارب ضعف زيادة الناتج المحلي الأجمالي العالمي الأمر الذي ساهم في زيادة الاعتماد المتبادل. ومن أبرز ملامح العولمه تزايد التدفقات الرأسمالية لكثير من الدول النامية. وكذلك تكوين التكتلات الإقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة ومن اهم هذه التكتلات الاخداد الأوروبي " والنافتا " والأبيك".

تناول الكاتب في البحث الاول من الفصل الثاني. الجات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) حيث تم الإتفاق على اقامه الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في ظروف مابعد الحرب العالمية الثانية لتلبية حاجات التبادل التجاري في الدول الصناعية وتأمين مصالحها. وتمثل أهم أهداف اتفاقية الجات في إزالة العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر. وضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة وتوسيع التجارة الدولية. رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي. والاستغلال الأمثل للموارد

الجنوبية) بما يسمح بالاستفادة من خارب هذه الدول وتحديد المجالات التي تحقق بها هذه الدول ميزة تنافسية خارج العالم وبالتالي المزايا المحتملة أمام مصر واقتراح التوصيات الازمة لتطوير الصناعة التحويلية المصرية.

جذبت خارب دول جنوب شرق آسيا انتظار العالم، حيث أنها خلال ثلاثة عقود انتقلت هذه البلدان من قائمها أقرب بلدان العالم إلى تصنيفها بأعتبارها دولاً صناعية، والواقع أن التجربة الآسيوية فريدة وغنية بسبب اختلاف المسارات وطبيعة السياسات التي نفذتها كل دولة على حده.

أهم نتائج وتصنيفات الكاتب :

- قامت خارب الدول الناجحة على أساس وضع سياساته تطوير الصادرات في إطار استراتيجيه روسيه للتنمية، حيث كانت تتبع استراتيجيات خارب وصناعته ناجحة تعزز التخصص في مجالات الأنتاج التي يتمتع فيها الاقتصاد بمزايا تنافسية.
- اتسمت سياسات التجارة بالأتجاه التدريجي إلى خير التجار مع العمل على توفير الدعم المؤسسى للصادرات، حيث تم استحداث البيانات مؤسسيه فعاله لا يجعل للأسوق المحليه أهميه تفضيليه عن الأسواق الدوليه لدى المنتجين المحليين.
- بحث فى ايجاد الشراكه التعاونيه بين القطاع الخاص والقطاع العام مما خلق الحافز لتحقيق اهداف استراتيجيه التنمية.

- الإرتباط المتبادل بين جوانب الاقتصاد المختلفة والعمل في إطار برنامج عمل شامل واستراتيجي واضحه للتنمية.

وعلى إستخلاص إمكانية إستفادت السودان من خارب دول شرق آسيا الناجحة وذلك من خلال تبني استراتيجيه واضحه . وان تتميز السياسه الاقتصادية السودانيه بالاستمراريه ومشاركة اهل الخبره، ومواجهة الضغوط السياسيه الخارجيه والتركيز على المصلحه الاقتصاديه الوطنيه وتعزيز علاقات المشاركه بين واضعى السياسه الاقتصاديه ومنفيتها من القطاعات الاقتصاديه

القاعدية التكنولوجيه، وتطوير الموارد البشرية. استعرض الكاتب في الفصل الثالث الصناعه العربيه في مبحثين المبحث الاول تناول واقع الصناعه العربيه موضحا ان للصناعه تأثير حيوى ديناميكي على أوجه النشاط البشري الأخرى. فتعتبر الصناعه من أهم عناصر زاده ودعم "القيمه المضافة" على المستوى القومى وان الصناعه هو الدافع الى تأكيد القوة الاقتصاديه وتعمل على مضاعفه القدرة التنافسيه وتحسين أوضاعها على المستوى المحلي والخارجي وبالرغم من الأمكانات الكبيرة المتاحة للصناعه العربيه فمازال ادواها ضعيفا ونسبة مساهمتها افى اجمالي حجم التوظيف لاتتجاوز ١٤٪ كما لا يتجاوز نصيب الصادرات الصناعيه نسبة ٦٪ من اجمالي الانتاج الصناعى . ويعزى الأداء المتواضع للصناعه العربيه، رغم الموارد المستثمرة فيها الى عده عوامل وتحديات منها :ضعف مساهمه الصناعه فى الناجح المحلي الأجمالي، ضعف نظم الجوده، قصور دور البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعيه، قصور التدريب، التركيز على سياسه إحلال الواردات وعدم الاهتمام الكافي بالتصدير، وضعف التوجه نحو التعاون الأقليمي.

أما المبحث الثاني من الفصل الثالث . فقد تناول وضع الصادرات الصناعيه العربيه . حيث تأتى أهميه ومكانه الصادرات العربيه من دورها التنموى كقطاع رائد ومحرك للنمو من خلال ما تساهمن به من توفير النقد الأجنبى اللازم لتمويل الواردات الضروريه واعاده التخصيص الكفاء للموارد الانتفاع بالاثار الديناميكيه للتصدير والاستفاده من وفورات الحجم وقانون الغله المتزايدة.

إستعرض الفصل الرابع خارب الدول الناجحة في مجال تطوير الصادرات: وقد تناول المبحث الاول التجربه الماليزيه وفي المبحث الثاني خارب كوريا الجنوبيه بالتفصيل. وقد اعتمدت هذه الدراسه على منهج المقارنه بين وضع الصناعه في مصر وبعض الدول المختاره من شرق آسيا (ماليزيا - كوريا

تخفيض الرسوم الجمركية المدفوعة على استيراد المواد الأولية (مستلزمات الانتاج) المستخدمة في إنتاج سلع تصديرية.

- إعادة تأهيل البنية الأساسية وقطاع الخدمات.
- توجيهه تدفق الأستثمارات نحو قطاعات لها الأولوية بالنسبة لخطه التنمية.

- تعديل سياسات الأستيراد لتسهيل دخول المواد الأولية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا التي تحتاجها القطاعات الانتاجية.

- تقديم قروض وتسهيلات تمويلية للمنشآت متواضطه الحجم والصغرى المرتبطة بالنشاط التصديرى.

- تشجيع الشراكة التعاونية بين القطاع الخاص والقطاع العام من أجل خلق الحافز لتحقيق اهداف استراتيجيه التنمية المستدامة .

المختلفه. بالإضافة لتطوير الصادرات لتحقيق التنمية من خلال الآتى:

- التأكيد على إشباع حاجات السوق المحلي من السلع الضوريه.

- الاستفاده والاستثمار فى الثروه البشرية. والأهتمام بالتعليم الفنى.

- الاستمرار فى الانتاج من اجل زياده الصادرات وتنوعها وتنوع الأسواق.

- زياده القدرة التنافسيه للمنتجات السودانيه من خلال تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجيه والابتكارات.

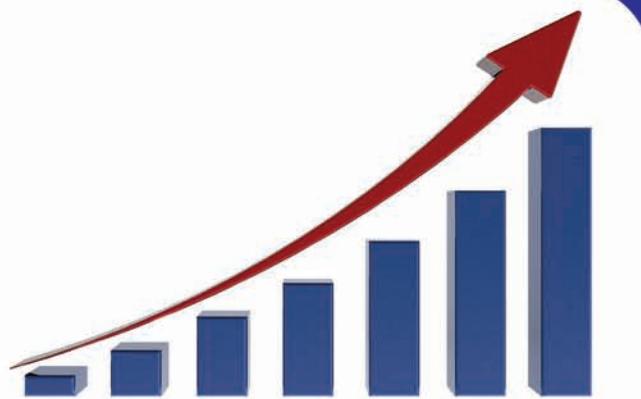
- زياده الناجح القومى الأجمالي. وزياده نصيب الفرد منه.

- النفاذ للأسواق الهامه من خلال النظام العام للمزايا التفضليه للسلع التي يتمتع بها السودان والترويج لها.

- تدعيم الصناعات الموجهه للتصدير من خلال



مؤشرات اقتصادية



جدول (١)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة

(٢٠٠٨ - يونيو ٢٠١٧) م

سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

الفترة	كل السودان	المدن الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9	120.5	113.8
	(14.9)	(18.8)	(13.8)
2009			
ديسمبر	132.7	135.9	129.7
	(13.4)	(12.8)	(14.0)
2010			
ديسمبر	153.0	157.0	149.3
	(15.4)	(15.5)	(15.1)
2011			
ديسمبر	181.9	190.4	173.8
	(18.9)	(21.3)	(16.4)
2012			
ديسمبر	262.8	277.9	248.0
	(44.4)	(46)	(42.7)
2013			
ديسمبر	372.9	392.1	354.4
	(41.9)	(41.1)	(42.9)
2014			
ديسمبر	468.6*	502.7	436.5
	(25.7)	(28.2)	(23.2)
2015			
ديسمبر	527.6	554.5	502.6
	(12.58)	(10.31)	(15.15)

إعداد :

نفيسة محمد ميرغني

إدارة الإحصاء

جدول (١)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم

للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧

سنة الأساس (١٩٩٠ = ١٠٠)

الفترة	الدخل العلا	الدخل المتوسط	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3	34,909.4	34,730.7
	(5.1)	(6.5)	(6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8	40,392.1	39,968.1
	(16.3)	(15.4)	(15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7	43,948.4	43,258.6
	(8.1)	(8.8)	(8.2)

2016			
511.27	554.06	531.31	يناير
(13.79)	(11.37)	(12.44)	
517.5	557.4	536.1	فبراير
(14.73)	(11.44)	(12.94)	
517.5	558.6	536.9	مارس
(13.55)	(10.12)	(11.7)	
526.6	570.7	547.4	أبريل
(14.64)	(11.30)	(12.85)	
537.2	584.7	559.7	مايو
(15.31)	(12.96)	(13.98)	
554.1	606.4	579.0	يونيو
(16.30)	(12.71)	(14.31)	
574.3	621.2	596.6	يوليو
(19.14)	(14.25)	(16.50)	
584.4	633.9	596.6	أغسطس
(19.94)	(16.66)	(18.15)	
594.9	642.5	617.4	سبتمبر
(19.61)	(17.19)	(18.32)	
599.7	649.8	623.4	اكتوبر
(20.15)	(19.18)	(19.6)	
644.9	711.9	676.6	نوفمبر
(28.31)	(30.71)	(29.5)	
651.0	729.4	688.4	ديسمبر
(29.52)	(31.53)	(30.5)	
2017			
669.4	746.0	705.9	يناير
(30.9)	(34.7)	(32.9)	
675.2	760.0	715.9	فبراير
(30.5)	(36.4)	(33.5)	
679.8	769.9	723.1	مارس
(31.3)	(37.8)	(34.7)	
691.8	787.7	738.0	أبريل
(31.4)	(38.0)	(34.8)	
706.5	813.7	758.5	مايو
(31.5)	(39.2)	(35.5)	
714.7	824.4	767.9	يونيو
(29.0)	(35.9)	(32.6)	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
ملحوظة: معدلات التضخم
بين الأقواس

جدول رقم (2)

المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة (2005 - يونيو 2017)
 (بالجنيه السوداني)

البيع	الشراء	الفترة
2.313	2.301	ديسمبر 2005
2.018	2.008	ديسمبر 2006
2.039	2.029	ديسمبر 2007
2.200	2.190	ديسمبر 2008
2.247	2.236	ديسمبر 2009
2.495	2.482	ديسمبر 2010
4.420	4.398	ديسمبر 2012
5.710	5.682	ديسمبر 2013
5.886	5.857	ديسمبر 2014
6.107	6.077	ديسمبر 2015
2016		
6.107	6.077	يناير
6.107	6.077	فبراير
6.107	6.077	مارس
6.108	6.077	أبريل
6.108	6.077	مايو
6.107	6.077	يونيو
6.107	6.077	يوليو
6.107	6.077	أغسطس
6.230	6.199	سبتمبر
6.398	6.366	اكتوبر
6.513	6.481	نوفمبر
6.586	6.554	ديسمبر
2017		
6.651	6.618	يناير
6.700	6.667	فبراير
6.700	6.667	مارس
6.7000	6.6667	أبريل
6.7000	6.6667	مايو
6.7000	6.6667	يونيو

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(3)

متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة (2005 - يونيو 2017)
 (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
ديسمبر 2005	2.300	2.318
ديسمبر 2006	2.006	2.025
ديسمبر 2007	2.030	2.060
ديسمبر 2008	2.150	2.245
ديسمبر 2009	2.192	2.450
ديسمبر 2010	2.595	2.606
ديسمبر 2011	2.745	2.756
ديسمبر 2012	5.942	5.971
ديسمبر 2013	5.939	5.969
ديسمبر 2014	6.276	6.306
ديسمبر 2015	6.414	6.446
2016		
يناير	6.414	6.446
فبراير	6.414	6.446
مارس	6.414	6.446
أبريل	6.405	6.437
مايو	6.405	6.437
يونيو	6.405	6.437
يوليو	6.405	6.437
اغسطس	6.414	6.445
سبتمبر	6.502	6.535
اكتوبر	6.502	6.535
نوفمبر	7.047	7.082
ديسمبر	7.077	7.113
2017		
يناير	7.000	7.009
فبراير	6.894	6.905
مارس	6.919	6.931
أبريل	7.0905	7.1099
مايو	7.1409	7.1604
يونيو	7.3309	7.4441

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة (2005 - يونيو 2017)
 (بالجنيه السوداني)

البع	الشراء	الفترة
2.314	2.305	ديسمبر 2005
2.020	2.010	ديسمبر 2006
2.040	2.030	ديسمبر 2007
2.220	2.160	ديسمبر 2008
2.373	2.245	ديسمبر 2009
2.525	2.515	ديسمبر 2010
2.760	2.749	ديسمبر 2011
6.211	6.180	ديسمبر 2012
5.975	5.946	ديسمبر 2013
6.313	6.282	ديسمبر 2014 *
6.446	6.414	ديسمبر 2015
2016		
6.446	6.414	يناير
6.446	6.414	فبراير
6.446	6.414	مارس
6.445	6.413	أبريل
6.445	6.413	مايو
6.445	6.413	يونيو
6.445	6.413	يوليو
6.445	6.413	أغسطس
6.535	6.502	سبتمبر
6.535	6.502	أكتوبر
7.082	7.047	نوفمبر
7.113	7.077	ديسمبر
2017		
7.054	7.005	يناير
6.903	6.894	فبراير
6.931	6.916	مارس
7.1099	7.1016	أبريل
7.1617	7.0310	مايو
7.4387	7.3403	يونيو

المصدر : بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

	البيان						الفترة عرض النقود
	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧	
١54.714	١47.492	١39.721	١35.474	١30.178	١26.783	١20.800	١١٠.٩٠٣
٤٦.٨١٤.٥	٤٢.٣٣٨.٠	٤١.٢٨٤.١	٤١.٣٨٠.٠	٩.٧٤٥.٦	٣٨.٥٤٨.١	٣٨.٧١٢.٠	٣١.٦٩٩.٠
٤٤.٢٦٠.٧	٤٤.٢٣٠.٢	٤٠.٩٠٦.٧	٣٧.٧٦٢.٧	٣٦.٨٥٩.٠	٣٥.٨٠٣.٤	٣٣.٤٦٠.٨	٢٨.٢٥٩.٤
٦٣.٦٣٨.٧	٦٠.٩٢٣.٧	٥٧.٥٣٠.٠	٥٦.٣٣١.١	٥٣.٥٧٣.٩	٥٢.٤٣١.٨	٤٨.٦٢٧.٢	٤٧.٦٦١.٩
١٦١.٨٣٥.١	٥٦.٠١٨.٨	١٤٧.٥٠٢.٧	١٤٢.٣٥٥.٤	١٣٦.٦٤١.٧	١٣٤.٤٧٨.٣	١٣٢.٧١٣.٥	١٢٨.٠٦٥٥.٩
٨٢.٥٥٥.٠	٧٨.٩٩٤.٠	٧٣.٥٧٦.٠	٧١.٧٤١.٠	٦٩.٣٥٠.٠	٦٨.٣٥٨.٠	٦٧.٦٨٨.٦	٦٣.٦٦٠.٦
١٠٦.٠١٧.٠	١٠٣.٢٧٤.٠	٩٦.٥٣٠.٠	٩٢.٣٥٧.٠	٨٨.١٧٦.٠	٨٥.٧٣٦.٠	٧٩.٩١٨.٢	٧٥.٥٦٣.٢
٣٠.٣	٢٨.٧	٢٩.٥	٣٠.٥	٣٠.٤	٣٢.٠	٢٩.٣	٢٩.٨
٢٨.٦	٣٠.٠	٢٩.٣	٢٧.٩	٢٨.٣	٢٨.٢	٢٧.٧	٢٧.٤
٤١.١	٤١.٣	٤١.٢	٤١.٦	٤١.٤	٤٠.٣	٤٣.٠	٤٢.٧
٧٧.٩	٧٦.٥	٧٦.٢	٧٧.٧	٧٨.٦	٨٤.٢	٨٣.٦	٨١.٠

جدول رقم (٦) صيغة التمويل المصرفي حسب الفطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والاجنبية خلال الفترة (٢٠١٢ - يونيو ٢٠١٧)

مليون جنبه

النوع	آخر	التجزيف	التجزيف	التجزيف	النقل و التخزين		التجارة المحلية	المواد الخام	الصادرات	الصناعة	الزراعة	القطاع	النسبة		
					النفط	وغيره							بنابر	بنابر	
الاجماع															
30.482.8	10.058.5	3.383.8	89.4	2.226.1	3.894.2	2.261.2	909.5	3.914.6	3.745.4	2012	ديسمبر				
37.657.1	11.115.0	4.275.7	188.6	3.640.2	3.488.7	2.374.7	1.197.0	6.074.6	5.302.6	2013	ديسمبر				
44.320.7	12.152.2	7.142.9	361.3	4.146.9	3.798.7	1.630.8	1.488.9	6.690.7	6.908.1	2014	ديسمبر				
53.456.8	14.485.0	9.660.3	311.2	4.015.2	5.930.0	1.442.1	1.383.1	7.656.9	8.572.9	2015	ديسمبر				
														2016	
54.079.3	3.205.1	612.2.	357.4	4.259.5	5.945.9	350.7.	1.439.4	8.753.5	9.155.6		بنابر				
55.181.3	4.036.2	381.5.	332.5	4.089.9	6.320.3	287.9.	1.523.0	9.081.7	9.128.4		بنابر				
56.691.0	4.551.8	391.3.	351.9	4.188.9	6.802.8	306.3.	1.622.4	9.536.6	8.939.0		مارس				
57.068.2	4.659.8	291.9.	468.3	4.354.9	7.036.1	366.0.	1.663.0	9.417.7	8.810.4		أبريل				
58.524.8	4.798.3	998.4.	383.4	4.386.7	7.178.6	480.9.	1.674.7	9.720.8	8.902.9		مايو				
60.437.8	5.265.2	0.335.3	560.2	4.397.7	7.415.5	622.5.	1.654.1	9.775.7	9.411.6		يونيو				
60.900.4	5.816.3	9.944.0	593.2	4.248.5	7.628.6	640.1.	1.495.0	9.925.2	9.609.5		يوليو				
62.345.0	6.533.7	0.532.0	527.1	4.875.9	7.900.0	674.3.	1.484.1	8.892.1	9.925.8		أغسطس				
63.660.6	6.941.1	0.280.8	575.2	4.914.0	8.239.1	053.5.	1.444.8	8.855.5	10.356.6		سبتمبر				
63.481.8	6.562.9	0.150.4	601.1	5.014.6	8.168.9	022.5.	1.329.8	8.759.1	10.872.4		اكتوبر				
65.194.9	6.971.1	0.259.9	591.4	5.024.3	8.377.9	317.1.	1.342.9	8.692.5	11.617.9		نوفمبر				
67.688.6	7.449.2	0.717.4	624.3	4.944.8	8.835.3	686.0.	1.539.0	8.942.8	11.949.9		ديسمبر				
														2017	
68.358.3	8.947.9	0.599.5	540.6	4.550.0	9.301.3	724.4.	1.478.9	8.701.4	11.514.3		بنابر				
69.350.4	9.528.6	0.964.3	771.0	4.481.1	9.527.0	2.772.3	1.681.6	8.903.2	10.721.4		بنابر				
71.741.2	0.177.9	1.360.4	720.0	5.183.3	9.810.6	751.2.	1.733.0	9.352.5	10.652.3		مارس				
73.575.5	21.635.9	11.435.7	733.4	5.113.6	9.918.5	2.413.7	1.806.2	10.565.6	9.952.9		أبريل				
78.994.3	23.526.0	12.941.4	790.4	5.112.4	11.056.3	2.829.8	1.780.0	10.902.0	10.056.2		مايو				
82.554.9	24.302.4	13.309.8	920.0	4.914.5	11.484.3	3.109.2	2.256.9	11.826.3	10.431.5		يونيو				

جدول رقم (٧)
تدفق التمويل المصرفية حسب الصيغة التمويلية - بالعملة المحلية خلال الفترة (٢٠٠٥ - يونيو ٢٠١٧م)

	الافتتاحية	الفترة										
		٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٦	٢٠٠٥
١3,447.3	٩,٩٤٢.٧	٣٨,٥١٨.٧	٢٦,٩٦٨.٥	٢٠,١٨٠.٤	٨,٠١٢.٧	١٢,٠٢١.٩	١٤,٣١٢.٩	١١,٤٧٤.١	٨,١٨٦.٣	٥,٥٥٩.١	٣,٠١٠.٣	%
٤٤.٢	٤٤.٦	٤٦.٢	٤٩.٨	٥٢.٢	٥٣.٣	٤٩.٩	٦١.٤	٥١.٩	٥٢.٣	٥٣.٥	٤٣.٣	%
٢,٨٨٤.٨	١,٦٥٧.١	٥,٥٩٤.٠	٣,٨٢٢.٨	٣,٦٢٥.٣	٣,٧٤٠.٧	٢,٦٣٦.٩	١,٥٤٨.٥	١,٩٨١.٩	١,٦٤١.٤	٢,١١٦.٥	٢,١٤٣.٠	%
٩.٥	٧.٤	٦.٧	٧.١	٩.٤	١١.١	١٠.٩	٦.٦	٩.٠	١٠.٥	٢٠.٤	٣٠.٨	%
٢,٣٢٨.٦	٢,٠٥٢.٢	٤,١٦٥.٥	٣,٥٨٢.١	٢,٠٨٦.٥	١,٧٧٢.٩	١,٢٩٦.٣	١,٤٢٤.٧	١,٤٨٠.٠	٩٥٦.٠	٥٣٢.٠	٢٩٢.٣	%
٧.٧	٩.٢	٥.٠	٦.٦	٥.٤	٥.٢	٥.٤	٦.١	٦.٧	٦.١	٥.١	٤.٢	%
٦٠.٥	١٧٦.١	٢,٤٩٩.٧	١,٦٢٢.٩	١,٤٦٤.٣	٦٦٥.٣	٤٥٩.٨	١٧٤.٨	٢٥٧.٦	٣٤٩.٦	١٣٣.٠	١٤٥.٢	%
٠.٢	٠.٨	٣.٠	٣.٠	٣.٨	٢.٠	١.٩	٠.٧	١.٢	٢.٢	١.٣	٢.١	%
٨,١٢٣.٠	٦,٠٠٩.٢	١٧,٢٧١.٥	٨,٤٠٢.٢	٥,١٧٨.٣	٣,٩٢٩.٥	٢,١٦٠.١	١,٩٥٢.٢	٢,٢٩٥.٦	١,٠٠٥.٦	na	na	%
٢٦.٧	٢٧.٠	٢٠.٧	١٥.٥	١٣.٤	١١.٦	٩.٠	٨.٤	١٠.٤	٦.٤	na	na	%
٩٩.٥	١٩٣.٥	٢٩٠.٤	٢٠٠.٢	١٤٤.٦	٣٣١.٢	٨٩.٦	٣٥.٨	٥٢.٢	٢٤.٨	na	na	%
٠.٣	٠.٩	٠.٣	٠.٤	٠.٤	١.٠	٠.٤	٠.٢	٠.٢	٠.٢	na	na	%
٦.٣	٣.٠	٥٢.٣	٤٧.٢	٤٣.٢	٣٢.٤	٢٠.١	-	٠.٠	٠.٠	na	na	%
٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	na	na	%
١١٣.٩	٦٦.٦	٢٤٠.٨	١٢٠.٩	٢٠٨.٧	٩٩.٦	١٢٥.٥	-	٠.٠	٠.٠	na	na	%
٣,٣٤٩.٤	٢,١٨٨.٣	١٤,٧٢٤.٤	٩,٤٢٦.٣	٥,٧٤٧.٤	٥,٢٣٨.٢	٥,٢٩٢.٧	٣,٨٨٠.٣	٤,٥٦٦.١	٣,٤٩٦.٠	٢,٠٥٤.٣	١,٣٦٢.٩	%
١١.٠	٩.٨	١٧.٧	١٧.٤	١٤.٩	١٥.٥	٢٢.٠	١٦.٦	٢٠.٧	٢٢.٣	١٩.٨	١٩.٦	%
٣٠,٤١٣.٤	٢٢,٢٨٨.٥	٨٣,٣٥٥.٣	٥٤,١٩٣.٣	٣٨,٦٧٨.٦	٣٣,٨٢٢.٥	٢٤,١٠٢.٨	٢٣,٣٢٩.٢	٢٢,١٠٧.٤	١٥,٦٥٩.٨	١٠,٣٩٤.٩	٦,٩٥٣.٧	%
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%

إضافة القرض المحسن والإنتاج كصيغ منفصلة عن قطاع آخر بعد عام ٢٠١٢م

المصدر : بنك السودان المركزي
 × تضمين موبل الحكومية اعتباراً من يونيو ٢٠١١م

تدفق التمويل المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية - بالعملة المحلية (2005 - يونيو 2017) **جدول رقم (8)**

الصيغة	الزراعة	الصناعة	الصادر	النقل والتخزين	التنمية الاجتماعية	التجارة الجملية	الطاقة والتعدين	النفط الخام	النقد	البنوك	الإسثمار	أخرى	المجموع	
الصيغة	الزراعة	الصناعة	الصادر	النقل والتخزين	التنمية الاجتماعية	التجارة الجملية	الطاقة والتعدين	النفط الخام	النقد	البنوك	الإسثمار	أخرى	المجموع	
مليون جنيه														
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005		
أبريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر		
3,574.3	3,069.9	18,893.6	11,089.4	6,062.1	6,721.0	2,873.0	1,483.9	1,599.8	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	571.1	
11.8	13.8	22.7	20.5	15.7	19.9	11.9	6.4	7.2	10.8	10.1	6.7	7.6	8.2	
4,356.5	2,910.3	9,570.9	7,899.3	5,155.8	5,486.7	4,577.5	5,531.0	3,826.9	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	830.5	%
14.3	13.1	11.5	14.6	13.3	16.2	19.0	23.7	17.3	9.9	13.0	10.4	8.2	11.9	
533.8	644.4	1,629.1	2,230.5	1,771.5	2,259.2	1,065.6	865.0	479.2	370.0	481.1	264.9	351.3	339.5	%
1.8	2.9	2.0	4.1	4.6	6.7	4.4	3.7	2.2	2.4	3.3	2.1	3.4	4.9	%
1,246.0	955.2	3,455.7	2,508.5	2,237.3	3,433.9	1,636.1	1,421.3	1,011.5	999.4	862.2	1,119.6	0.0	0.0	%
4.1	4.3	4.1	4.6	5.8	10.2	6.8	6.1	4.6	6.4	5.9	8.9	0.0	0.0	%
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	582.2	616.2	469.5	446.1	382.0	334.3	247.4
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.5	2.8	3.0	3.0	3.2	3.6	%
6,947.9	4,582.1	16,627.3	9,928.5	6,588.3	4,368.8	4,168.4	3,763.2	2,872.8	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	1,493.6	%
22.8	20.6	19.9	18.3	17.0	12.9	17.3	16.1	13.0	14.8	16.1	16.6	17.5	21.5	%
239.4	261.1	941.6	401.2	610.4	488.5	129.2	520.5	76.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
0.8	1.2	1.1	0.7	1.6	1.4	0.5	2.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
3,751.4	2,345.8	9,873.8	5,937.0	3,848.1	3,042.3	2,152.9	991.3	2,052.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
12.3	10.5	11.8	11.0	9.9	9.0	8.9	4.2	9.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
1,350.5	625.1	3,012.6	1,568.9	2,968.2	1,886.0	1,259.9	2,562.9	2,317.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
4.4	2.8	3.6	2.9	7.7	5.6	5.2	11.0	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	%
8,413.5	6,894.5	19,350.7	12,630.0	9,436.9	6,136.1	6,240.3	5,607.9	7,254.7	8,257.3	7,131.6	6,576.0	6,253.6	3,471.6	%
27.7	30.9	23.2	23.3	24.4	18.1	25.9	24.0	32.8	52.7	48.6	52.2	60.2	49.9	%
30,413.4	22,288.5	83,355.3	54,193.3	38,678.6	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7	%
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

xx قطاع التنمية الاجتماعية مضمون في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012

x الصدر: بنك السودان المركزي

x تضمين تمويل الحكومة اعتباراً من يونيو 2011م

Dependent Variable: D(RESID01)				
Method: Least Squares				
Date: 01/08/16 Time: 16:40				
Sample (adjusted): 1982 2014				
Included observations: 33 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*.
RESID01(-1)	-1.089326	0.178931	-6.087955	0.0000
C	0.000629	0.021703	0.028981	0.9771
R-squared	0.544541	Mean dependent var		-0.000164
Adjusted R-squared	0.529849	S.D. dependent var		0.181822
S.E. of regression	0.124671	Akaike info criterion		-1.267583
Sum squared resid	0.481830	Schwarz criterion		-1.176886
Log likelihood	22.91512	Hannan-Quinn criter.		-1.237066
F-statistic	37.06320	Durbin-Watson stat		2.028882
Prob(F-statistic)	0.000001			

Appendix 4 (Error Correction model- Result)

Dependent Variable: DLOG_EXPORT				
Method: Least Squares				
Date: 01/08/16 Time: 16:55				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG_IMPORT	0.618401	1.01E-17	6.14E+16	0.0000
RESID01	1.000000	1.04E-17	9.59E+16	0.0000
C	0.008669	1.27E-18	6.85E+15	0.0000
R-squared	1.000000	Mean dependent var		0.022043
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var		0.144144
S.E. of regression	7.27E-18	Sum squared resid		1.64E-33
F-statistic	6.48E+33	Durbin-Watson stat		1.880734
Prob(F-statistic)	0.000000			

Appendix 2. Augmented Dickey-Fuller Unit Root Tests Results.

ADF- at Level			ADF_ first difference		
Critical value at the 5% level = -2.951125			Critical value at the 5% level= -2.954021		
Variable	Calculated value at 5%	Status	Variable	Calculated value at 5%	Status
Log export	-0.664980	None stationary	Log export	-5.951990**	stationary
Log import	-0.693909	None stationary	Log import	-5.650543**	stationary

Appendix 3 co-integration tests using (Engle –granger Method)

First Step Result: Simple Regression

Dependent Variable: DLOG_EXPORT				
Method: Least Squares				
Date: 01/08/16 Time: 14:47				
Sample (adjusted): 1981 2014				
Included observations: 34 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG_IMPORT	0.618401	0.170594	3.624993	0.0010
C	0.008669	0.021456	0.404030	0.6889
R-squared	0.291103	Mean dependent var		
Adjusted R-squared	0.268950	S.D. dependent var		
S.E. of regression	0.123245	Akaike info criterion		
Sum squared resid	0.486060	Schwarz criterion		
Log likelihood	23.96841	Hannan-Quinn criter.		
F-statistic	13.14058	Durbin-Watson stat		
Prob(F-statistic)	0.000991			

Second step result: Test the Residual for stationary

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root

Exogenous: Constant

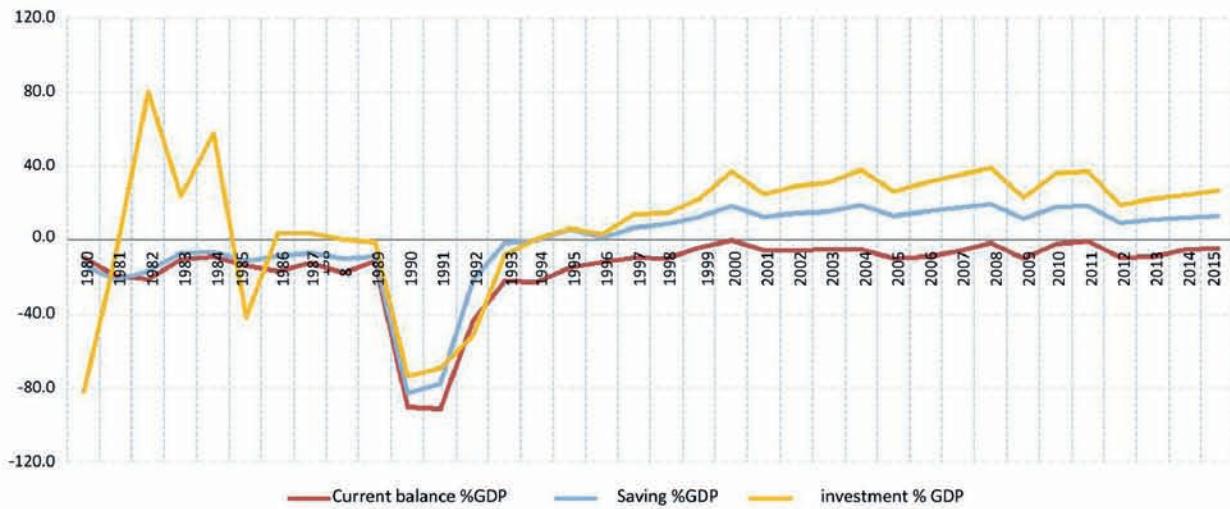
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.087955	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.646342	
	5% level		-2.954021	
	10% level		-2.615817	

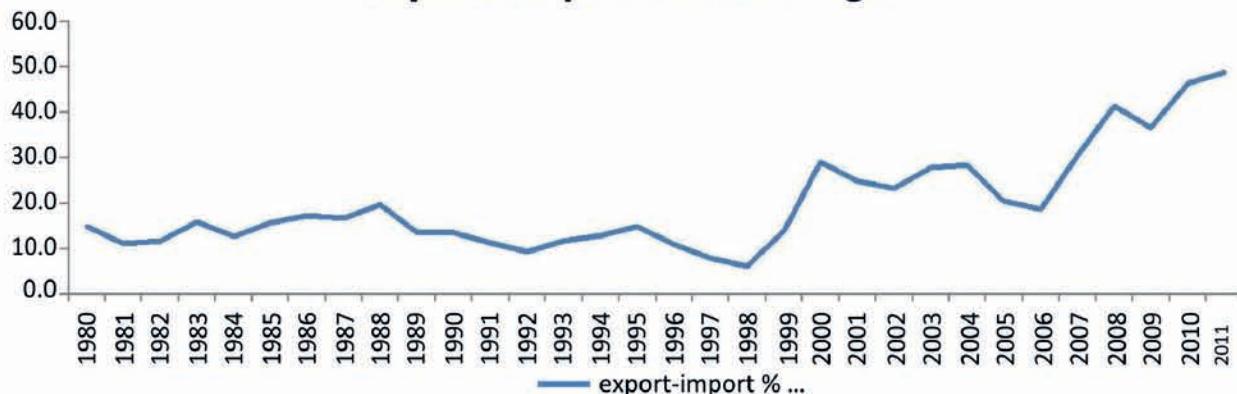
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

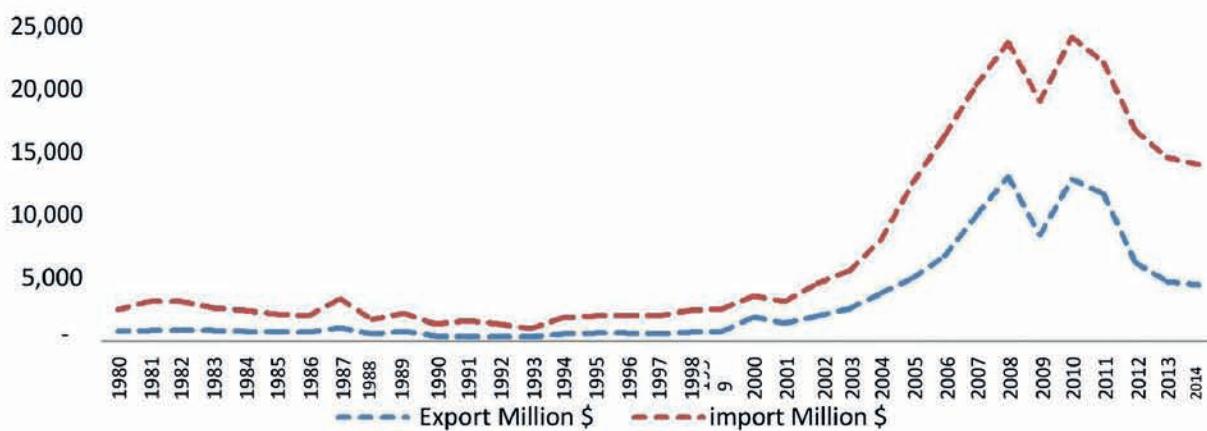
Current account deficit % GDP & saving -investment behavior



export-import % coverage



Export & Import Million \$



relationship. Referring to the appendix 3 the results show that both variables have long run relationship. As stated above in the Equation (2), the intertemporal approach requires the co-integration relationship between export and import, beside ($\hat{\alpha}$) coefficient should equal to one.

iii. Error Correction Models

Now let us estimate the error correction model after including the residual (error term) in the equation (2). To show short run & long run relationship. Referring to appendix 4 the results.

The estimated value of coefficient $\hat{\alpha}$ equal to 0.618401; which is different from one, we can conclude that the CAD of for Sudanese current account is unsustainable in the long-run because of faster rise in the Sudanese imports relative to the exports. In other words, Sudanese current account deficit cannot be able to meet intertemporal budget constraint in the long run without a drastic change in policies (Structural adjustment Policies), such as a sharp depreciation or reduction in the government expenditures.

Conclusion

In this study, we examined the sustainability of current account deficit in Sudan over the period (1980- 2014) by utilizing co-integration and error correction methods. We have tested long run relationship between export and import utilizing Engle-Granger method for Cointegration & Augmented Dickey Fuller (ADF) Unit Root test. The results showed that export and import are cointegrated and seems to be having a stable long-run relationship. Also, we investigated short term deviations from long term trend by utilizing Error Correction Model.

The results showed that, there is a positive relationship and highly significant between them. The results showed that the import is growing faster than export this indicate the lack of intertemporal budget constrain in the future, therefore it is impossible for Sudanese economy to generate more income to repay for lender (principle plus interest), without structural adjustment policies.

The results of unsustainability of current account deficit consistant with the results showed by the international indicators or criteria's.

Policy Implications

The government needs to adopt urgent and comprehensive economic policies to curb the problem, such as supporting long-term capital flows, especially green field foreign direct investment, and equity portfolio flows; controlling the short-term speculative capital inflows (hot money flows) to the country by the use of some measures like Tobin tax, implementing new industrialization policies mainly aiming to develop export oriented high technologies, consumer products industry and reduce the import dependency (consumption goods)of the household sector, coupled with supportive exchange rate and monetary policies needs to be adopted. In the long run the country may require undertaking several structural adjustments in the economy such as reduce government size and expenditure in order to increase public saving. reduce the finance to government that would enable private sector to participate in the economic growth, which will lead to increase per capita income and private saving.

$$C_0 = Y_0 + B_0 - I_0 - (1+r_0) B_{-1} \quad (1)$$

Where C_0 is current consumption; Y_0 is output; I_0 is the one period world interest rate; B_0 is the size of international borrowing; and $(1+r_0)$ B_{-1} is the historically given initial debt of the representative agent, corresponding to the country's external debt. In that case Husted (1992) makes several assumptions in order to derive a testable model which is given by the following regression:

$$X_t = a + \hat{a}^* MM_t + e_t \quad (2)$$

Where X is exports of goods and services, and MM is imports of goods and services plus net payments (interest & transfers). In order for the economy to satisfy its intertemporal budget constraint, \hat{a} should be equal to 1 and e_t should be stationary. Thus if X & MM are nonstationary, then under the null hypothesis, they are cointegrated.

To construct Cointegration and error-correction model we have four steps. First, determine the orders of integration for each variable under consideration which difference of each series successively emerge to the stationary series. Second, estimate co-integration regressions with ordinary least square using variables with the same order of integration. Third, test for stationary residuals of the co-integration regressions. Finally, construct the error-correction model.

Some common criterias used to assess the sustainability of current account deficit

There are several criteria to measure the sustainability of current account deficit such as: budget deficit to GDP ratio, import to GDP ratio, export to GDP ratio, change in reserves, change in capital flows and trade deficit to GDP ratio. In general, if current account to GDP ratio is higher than %5, then sustainability of current

account deficit is questionable. Increase in export to GDP ratio, capital inflow, economic growth, reserves and saving will make current account deficit more attainable. However, increase in import to GDP ratio, trade deficit to GDP ratio, investment and budget deficit to GDP ratio will make current account deficit less attainable. Also, increase in political instability can make current account deficit less attainable. Please refer to the graphs in appendixes

Empirical Results

i. Unit Root Test

We have performed Augmented Dickey-Fuller (ADF) test for a unit root tests in levels and first differences for the log export and Log import including trend and intercept.

The results in the Appendix 2, indicate that both export and import have unit root (none stationary) in the Level $I(0)$, But stationary in the first difference $I(1)$, at significant less than 5% , that means it possible to go for next step.

ii. Co-integration Tests

Cointegration means the long relationship between non-stationary time series. If there are series (two or more) that are individually none stationary (have to be cointegrated of the same order), but there exists their linear combination which is stationary-we call it Cointegration.

To test the long run relationship between (log export) and (log import), we use two -step Engle-Granger procedure, because both variables have same order. The first step is to run simple regression between variables to calculate the Residual. The Second step is to test the Residual itself for unit root test, and if it stationary is level that means the export and import Have Long run

Table (1)

Author	study	results
Baharumshah, Lau and Fauntas (2003)	They study sustainability for Four Countries: Indonesia, Malaysia, Thailand, and Philippines, using Cross countries data:(1961-1999)	They found that is Sustainable for Indonesia, Thailand, and Philippines. Whereas Malaysia is unsustainable.
Matsubayashi (2005)	He studied CAD for USA using Unit root and Co-integration test; (1975-1999)	Sustainable
Kim, Min and McDonald (2009)	They investigated the sustainability for Four Countries: Indonesia, Korea, Malaysia, Thailand, and Philippines, using Non-linear unit root test : (1981-2003).	Sustainable
Konya (2008)	He studied sustainability for Czech Republic Hungary and Slovenia, Using Unit root test & Co-integration test (1993-2006).	He found that; Sustainable for Czech republic and Hungary But Slovenia Unsustainable.
Önel and Utkulu (2006)	They studied CAD for Turkish, using Zivot-Andrews unit root & Gregory-Hansen Co-integration test, (1970-2002).	They found that Weakly Sustainably.
Raybaudi, Sola and Spagnolo (2004)	They studied sustainability for Argentina, Brazil, Japan, UK & USA, using Unit root for period (1970-2002).	They found that Argentina and USA are Unsustainable.
Arize (2002)	He studied Sustainability for 50 countries using Johansen test (1973-1998).	He found that sustainable for 31 countries.

Research Methodology

This study tries to investigate the current account deficit, to see whether Sudanese economy can adjust current account imbalance or not, by using descriptive statistics and qualitative analysis according to international indicator criteria. In addition to using econometrics model (unit root test & Co - integration analysis) to intertemporal approach for budget constrain. By using annual data for the period (1980-2014). The variables used in the analysis are the Sudanese exports and imports. The exports

(EX) represent exports of goods and services. The imports (IM) are the sum of the imports of goods and services and the net transfer payments with net interest payments. The data were obtained from World Bank data& IMF, Balance of Payments statistics. Eviews 7.0 software was used in the analysis.

Theoretical Framework

Husted (1992) presents a principal statistical analysis followed in this study that implies a long-run relationship between export and import. The individual current-period budget constraint is:

implemented with the IMF/World Bank support. However, Sudan's economic performance deteriorated sharply and the average current account deficit was about 21 % of GDP in this decade.

In the 1990s, the government adopted the reforms without external assistance. The economic performance improved and the current account deficit has been reduced to less than half by the end of the 1993 compared to 90% of GDP in 1990 (IMF, 2000; World Bank, 1993). Sudan's current account balance remained in negative before 1980 to 2014. Since the problem of current account deficit is showing a rising trend year after year. Thus, it is necessary to investigate the reasons behind this worsening current account deficit. The adverse impact of the secession and of the lack of agreement on oil transit fees are heavily affecting vital economy activities, causing serious economic imbalances.

The policy measures taken by the authorities have not been much successful yet in dealing with the deteriorating economic situation, and the substantial loss of oil revenues is now being translated in to serious external and internal deficits, inflation rate. In addition to above mentioned Sudan has been suffering from USA Economic sanction from November 1997 till the 12th of October 2017.

Motivation

This study attempts to identify the current account deficits in Sudan, and specifically assess the sustainability of the Sudanese current account using international indicators, I have been particularly motivated to investigate the current account sustainability in Sudan due to the following:

- ◊ The size of the deficit relative to GDP in recent years as average -17.22% during the period (1990-2013).
- ◊ The relatively poor income and savings rate indicate that deficits are the result of

high consumption which is constitute about 90% from GDP, and low savings.

- ◊ Increase the Government deficit to 4.6% from GDP in 2014.
- ◊ Unsustainability of external debt plunging the country into the HIPC status
- ◊ Although the real depreciation of the exchange rate, posing threats to country's external competitiveness.
- ◊ Relatively unchanged structure of the Sudanese economy over the past two decades questioning the sources of growth.
- ◊ Unwillingness for lenders to finance the current account deficit.

Literature Reviews

The pattern of current account imbalances has received considerable attention in the economics literature for many years. However, growth of current account deficits and financial crisis in the last decades makes the policymakers and economists pay more attention and to work more frequently on the issue. In this study we will show A number of studies that tried to investigate the sustainability of current accounts deficit, around a long-run relationship between exports and imports. Empirical research embraces all types of unit root tests and co-integration techniques to Show the intertemporal budget constraint for different countries as listed in table (1).



country where capital is most productive. Hence, current account deficit is desired up to a point as it boosts capital inflows to a country. However, as mentioned in Baharumshah et al. (2003, p.466); Apergis et al. (2000, p.599) and Choon-Seng and Villanueva (2000, p.3), persistent CAD may have serious effects such as, increase in domestic interest rates, accumulation of external debt, financial crises triggered by high interest rates and rapid depreciation of exchange rates, higher government budget deficits, decrease in savings, imports exceeding exports, and excessive burden on future generations by lowering the standards of living.

These serious effects on the economy raise the question of whether the CAD is sustainable or not. During the last decade, the concept of sustainable current account has become an important issue in the economics literature. From the principle point of view, countries can sustain deficit as long as it can raise the necessary funds by borrowing (Kalyoncu, 2005, p.1). But not all countries will be able to do that, specifically developing countries, including Sudanese economy it is become so difficult to borrow from abroad to finance their CAD, even if it is possible to borrow it would be highly costing.

CAD sustainability refers to whether an economy is capable of meeting its intertemporal budget constraint in the long run without a drastic change in private-sector behavior or policy changes, such as a sharp depreciation or reduction in the government expenditures. Sustainability of CAD is not easy task, because it is related to very complex macroeconomic and political –economy issues. In addition, to it consistent with sustainability of external debts and with the intertemporal model of the current account (Kim, Min, Hwang and McDonald, 2009, p.164).

In order to analyse the long-run sustainability of the current account, the countries intertemporal budget constraint must be questioned. Intertemporal model investigates the country's ability to repay its external debt. To fulfill the intertemporal budget constraint, the present discounted value of future trade surpluses must be equal to the present value of its foreign debt (Milesi-Ferretti and Razin, 1996, p.2). As the sustainability of CAD is an important indicator of an economy's vulnerability, the main goal of this paper is to reveal the status of a developing country by analyzing the sustainability of the CAD for Sudan. To identify whether the Sudanese CAD is sustainable or not?

Sudanese current account deficit Development:

Historically Sudan is facing current account deficit for a long period of time, the periods (1980 -1989) and (1990 -1996) are considered to be critical periods where the CAD deficit reached to 21% and 42.2% of GDP respectively. The period (1997-2011) deficits has been decreased to 5.5% of GDP due to oil exporting during this period. But the situation has been changed after secession of South Sudan in July-2011, which affected all economic indicators, current deficit starting to increase till reached 7.7% of GDP during last three years.

Though, Sudan adopted stabilization and adjustment policies in 1978. These policies & programs of reforms started after the government requested IMF financial assistance to tackle its internal and external macroeconomic imbalances. However, the poor macroeconomic performance of the Sudan's seeds in the 1980s and 1990s started in the early 1970s when the government attempted to boost the economy through nationalization and substantial low-productivity investment financed by foreign borrowing. During the 1980s, the programs of reform were

CURRENT ACCOUNT DEFICIT SUSTAINABILITY - EMPIRICAL ANALYSIS - SUDAN: 1980-2014

MALIK ABDELLA
FARAGELLA GOUBARA
Foreign Exchange Department

Abstract

In this study we examined the sustainability of current account deficit in Sudan over the period (1980- 2014) by utilizing co-integration and error correction methods. we have tested long run relationship between export and import utilizing Engle-Granger method for Cointegration & Augmented Dickey Fuller (ADF) Unit Root test. The results showed that export and import are cointegrated and seems to be having a stable long-run relationship. Also, we investigated short term deviations from long term trend by utilizing Error Correction Model.

the results showed that, there is a positive relationship and highly significant between them. and the import is growing faster than export

1 Working paper in- International Finance and policy, 2016- Graduate program in Economic and Public policy (PEPP), University of Tsukuba- Japan.



this indicate the lack of intertemporal budget constrain in the future, therefore, it is impossible for Sudanese economy to generate more income to repay for lender (principle plus interest), without structural adjustment policies. the results of unsustainability of current account deficit consistant with the results showed by the international indicators or criteria.

Introduction

It is a theme of the sustainability of the current account with special interest by the policy makers, investors and economists in developed and developing countries alike, since they are considered as important indicators of economic fragility. Most of the financial crises in 1990s and 2000s reveal the key role of persistent and increasing current account deficit (CAD) in economic vulnerability. (Irandoost and Ericsson, 2004, p.49; Baharumshah et al., 2003, p.466).

Temporary CAD is not necessarily a problem for the economy, as long as it reflects the reallocation of capital to the